

Distr.: General
28 September 2001
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٥ من القرار ١٣٦٠ (٢٠٠١)

أولاً - مقدمة

الحالة بين العراق والكويت (والمشار إليها فيما بعد باسم اللجنة).

٤ - وتضرر البرنامج جرّاء إجراءات مرهقة في صياغة خطة التوزيع وتقديمها المتأخر، إذ إنها تتعرض لمخاطر من التعديلات، تبدأ بُعيد الموافقة عليها وتستمر طيلة مرحلة ما بعدها؛ وبسبب بطء عملية التعاقد على الإمدادات الأساسية من جانب الحكومة العراقية ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها؛ والتأخيرات المفرطة في تقديم الموردين والوكالات والبرامج المعنية للطلبات إلى الأمانة العامة للموافقة على مثل هذه العقود. ورغم الصعوبات التي تعترض الموافقة على الطلبات، فهناك تأخيرات لا يستهان بها في فتح حسابات أو خطابات الاعتماد لعدد كبير من الطلبات التي تمت الموافقة عليها وذلك بسبب بطء المصرف المركزي في العراق في اتخاذ الإجراءات بشأنها. وما زال المستوى العالي غير المقبول للتعليقات التي فرضتها اللجنة على الطلبات التي يبلغ مجموع قيمتها ما يزيد على ٤ بلايين دولار، يلحق الضرر بفعالية تنفيذ البرنامج. وفضلاً عن ذلك، فإن عدم وجود اتفاق بشأن تنفيذ عنصر النقدية المنصوص عليه في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) ما برح يُشكل عائقاً كبيراً لتنفيذ البرنامج.

٥ - كما لحق ضرر كبير بتنفيذ البرنامج جراء الانخفاض الكبير في الموارد المتأتية من صادرات النفط عندما قامت الحكومة العراقية بخفض حجم الصادرات النفطية في إطار البرنامج أو علقته بشكل كامل، رغم أن المجلس قد رفع سقف الإيرادات النفطية. ففي ١٥ أيلول/سبتمبر، لم يكن

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٣٦٠ (٢٠٠١) المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠١، التي طُلب فيها إليّ إعداد تقرير شامل عن تنفيذ ذلك القرار وتقديمه إلى المجلس في غضون ٩٠ يوماً من دخول القرار حيز التنفيذ. ويصف التقرير أيضاً التطورات التي شهدتها تنفيذ البرنامج الإنساني في العراق عملاً بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، منذ تقديم تقريره الأخير إلى المجلس في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١، والذي يغطي الفترة الممتدة لغاية ١ أيار/مايو ٢٠٠١ (S/2001/505). والتاريخ النهائي للبيانات الواردة في هذا التقرير هو ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١، ما لم يذكر خلاف ذلك.

٢ - في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠١، قدمت الحكومة العراقية، عملاً بالفقرة ٨ (أ) '٢' من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) خطتها للتوزيع للفترة الجديدة (المرحلة العاشرة) المحددة في الفقرة ١ من القرار ١٣٦٠ (٢٠٠١)، بغرض النظر فيها والموافقة عليها. وقد تمت الموافقة على خطة التوزيع (S/2001/758) في ١ آب/أغسطس ٢٠٠١.

٣ - وما زال التنفيذ الفعال للبرنامج الإنساني على نطاق البلد كله يواجه عدداً من الصعوبات والعقبات المهمة التي وجّهت انتباه المجلس إليها تكراراً في تقاريره السابقة، فضلاً عن قيام مكتب برنامج العراق على نحو منتظم بتوجيه انتباه لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٦٦١ (١٩٩٩) بشأن

للجنة بشأن آليات التسعير، والموافقة على العقود وتعديلاتها وغيرها من المسائل ذات الصلة المتعلقة بمسألتي الصادرات والرصد، في إطار القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة. وقد عمل مراقبو النفط ووكلاء التفتيش المستقلون من مؤسسة سيبلت الذين جرى نشرهم لمراقبة شحنات النفط وعمليات نقلها معا بشكل وثيق لضمان رصد المنشآت النفطية ذات الصلة فضلا عن الارتفاعات. وبقيت أساليب عمل تفتيش الصادرات النفطية التي منشؤها العراق بدون تغيير.

باء - حسابات الأمم المتحدة المتعلقة ببرنامج العراق

٩ - تنقسم حسابات الأمم المتحدة المتعلقة ببرنامج العراق إلى سبعة صناديق منفصلة، وذلك عملا بالفقرات ٨ (أ) إلى (ز) من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وحتى نهاية آب/أغسطس ٢٠٠١، كان قد تم إيداع ١ ١٦٢,٩ مليون يورو في الحساب المخصص للمرحلة العاشرة، حسب المأذون به. بمقتضى قرارات مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، و ١٣٣٠ (٢٠٠٠) و ١٣٦٠ (٢٠٠١)، وبذلك يصل العائد من مبيعات النفط منذ بدء تنفيذ البرنامج إلى ٩ ٣٣٣,٣٧ مليون دولار و ٩ ٤١١ مليون يورو. ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير توزيع إجمالي عائدات النفط فيما بين الصناديق المختلفة والنفقات المناظرة حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١؛ بينما يرد في المرفق الثاني عدد خطابات الاعتماد وقيمتها فيما يتعلق بعائدات النفط والإمدادات الإنسانية.

١٠ - وفي الفقرة ٨ من القرار ١٣٦٠ (٢٠٠١)، طلب إلي مجلس الأمن أن أتخذ الخطوات اللازمة لتحويل فائض الأموال المسحوبة من الحساب المنشأ عملا بالفقرة ٨ (د) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) للأغراض المبينة في الفقرة ٨ (أ) من ذلك القرار بغية زيادة الأموال المتاحة لأغراض المشتريات

متوافرا إلا حوالي ١,٢ بليون دولار لتغطية الموافقة على طلبات إضافية. فإذا ما تمت الموافقة على جميع الطلبات التي تجري معالجتها حاليا ورفعت التعليقات المفروضة، فإن حساب الضمان بآء (٥٩ في المائة) يصبح في حالة عجز بما يزيد على ٦ بلايين دولار.

ثانيا - توليد الدخل

ألف - إنتاج النفط وبيع البترول والمنتجات البترولية

٦ - منذ بداية المرحلة العاشرة، قام مراقبو النفط واللجنة باستعراض وقبول ما مجموعه ١٠٧ عقود (من بينها ٤٦ عقدا من المرحلة التاسعة تم تمديدها إلى المرحلة العاشرة، أُلغيت منها فيما بعد المؤسسة الحكومية العراقية لتسويق النفط خمسة عقود) قدمها مشتركون من ٣٣ بلدا^(١). وتبلغ كمية النفط التي ووفق على تصديرها في إطار تلك العقود حوالي ٣٠٥ ملايين برميل قدرت قيمتها بمبلغ ٧,٧ بلايين يورو (٧,١ بلايين دولار بسعر الصرف الجاري).

٧ - وكان معدل تصدير البترول من العراق في المرحلة الحالية (المرحلة العاشرة) أدنى قليلا من المستوى العادي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تصدير ٦٤ شحنة بكمية إجمالية قدرها ١٠٩ ملايين برميل قدرت قيمتها بمبلغ ٢ ٥٥٢ مليون يورو (٢ ٣٣٧ مليون دولار، بسعر الصرف الجاري). ومن أصل مجموع الكمية المصدرة، صُدِّر ٣٦,٢ في المائة من خلال ميناء جيهان و ٦٣,٨ في المائة من خلال ميناء البكر.

٨ - ويواصل مراقبو النفط تقديم المشورة والمساعدة

(١) الاتحاد الروسي (١٥)؛ الأردن (٧)؛ إسبانيا (٢)؛ الإمارات العربية المتحدة (٨)؛ أوكرانيا (٥)؛ إيطاليا (١)؛ باكستان (٤)؛ بنما (٣)؛ بيلاروس (١)؛ تايلند (١)؛ تركيا (٤)؛ الجزائر (١)؛ الجمهورية العربية السورية (٧)؛ جنوب أفريقيا (١)؛ الدانمرك (١)؛ رومانيا (٣)؛ سنغافورة (١)؛ سويسرا (٥)؛ الصين (٧)؛ عمان (١)؛ فرنسا (٢)؛ فييت نام (٤)؛ قبرص (٤)؛ قطر (٣)؛ كينيا (٢)؛ لبنان (٢)؛ ليختنشتاين (٤)؛ مصر (١)؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٢)؛ ناميبيا (٢)؛ النمسا (١)؛ نيجيريا (١)؛ اليمن (١).

ثالثا - تجهيز طلبات العقود والموافقة عليها

ألف - تجهيز الطلبات الواردة في إطار حساب الضمان باء (٥٩ في المائة)

١٢ - في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كانت الأمانة العامة قد تلقت طلبات لإبرام العقود موقعة من حكومة العراق تبلغ قيمتها الإجمالية ٣٢,٨ بلايين دولار، مقابل ميزانية إجماليتها ٣٤,٥٨ بليون دولار في إطار خطط التوزيع للمراحل من المرحلة الأولى إلى العاشرة. إلا أن الأموال المتوافرة حاليا لاستخدامها في تغطية العقود التي تبرمها الحكومة العراقية تبلغ ما مجموعه ٩٧٨ ٢٧ بليون دولار، وهي تشمل جميع المخصصات الرئيسية وإيرادات الفوائد على الأموال المتعلقة بحساب الضمان باء (٥٩ في المائة)، والمدفوعات التي أجريت أو المتوقعة من حساب الضمان جيم (١٣ في المائة) لشراء الأغذية والأدوية بالجملة، فضلا عن الحصة من حساب الضمان جيم (١٣ في المائة) المخصصة لتغطية قطع الغيار النفطية. وقد وافقت اللجنة والأمانة العامة على ٦٨٧ ١٤ طلبا من طلبات العقود التي تبلغ قيمتها الإجمالية ٧٨٦ ٢٦ بليون دولار أو أبلغتسا عنها. وبناء على ذلك، ما زال هناك حوالي ١٩٢ ١ بليون دولار متوافرة لتغطية الموافقة على طلبات إضافية تتعلق بها. ويرد في المرفق الثالث عرض إحصائي إجمالي لتجهيز جميع طلبات العقود المقدمة في إطار حساب الضمان باء (٥٩ في المائة) والموافقة عليها.

١٣ - وأدى الاختلاف الكبير بين الواردات المتوقعة (الأرقام المستخدمة في التخطيط) والعائدات الفعلية من مبيعات النفط، والاختلاف الكبير في معدل الطلبات المقدمة و/أو الموافق عليها بين مختلف قطاعات البرنامج، إلى حصول تباينات فادحة في توافر الأموال لتغطية قطاعات أخرى. ونتيجة لذلك، فقد جرى تمويل بعض القطاعات تمويلا كاملا تقريبا وصولا إلى مستويات خطة التوزيع، بينما حال

الإنسانية. ومثلما يتذكر الجميع، لقد جرى إنشاء احتياطي طوارئ قدره ٢٠٠ مليون دولار، تُرك جانبا في نهاية المرحلة السادسة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أعيد توزيع مبلغ ٥٢ مليون دولار، يشكل الأموال الفائضة بنهاية المرحلة السابعة، من أجل شراء الإمدادات الإنسانية. وقد أبلغتُ المجلس عن ذلك في تقريرى المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠٠١ (S/2001/186 و Corr.1، الفقرة ٢٦). وفي تموز/يوليه ٢٠٠١، جرى كذلك إعادة توزيع مبلغ ٧٥ مليون دولار، يشكل أموالا فائضة بنهاية المرحلة الثامنة، من أجل شراء الإمدادات الإنسانية. ونتيجة لحدوث انخفاض كبير في عائدات النفط خلال المرحلة التاسعة، لم تتوافر أموال فائضة لإعادة توزيعها من أجل شراء مزيد من الإمدادات الإنسانية خلال الفترة التي يشملها التقرير؛ بل سُجّل في الواقع حصول عجز. وسوف يُجرى استعراض آخر في نهاية المرحلة الحالية، وستتاح أية أموال فائضة تحدد في ذلك الوقت لإعادة توزيعها وفقا لذلك.

١١ - إن التقلب الحاصل في مستويات عائدات النفط يعزز الحكمة من الإبقاء على النسبة المثوية الراهنة لحساب الضمان دال (٢,٢ في المائة) التي ما تزال سارية منذ بدء البرنامج. وفضلا عن ذلك، فإن النفقات في هذا الحساب تشمل، بصورة أساسية، تكلفة الموظفين الذين يقومون بتنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء والتي لا يمكن تسويتها بسهولة في فترة مرحلة واحدة. فالإبقاء على نسبة حساب الضمان دال (٢,٢ في المائة) المخصصة هو أمر أساسي لمقابلة الآثار السلبية لأي عجز مفاجئ في هذا الحساب مثلما حصل في الماضي، فضلا عن توفير تدبير يؤمن الاستقرار التشغيلي وتأدية الخدمات. وكما تُثبت الدلائل في الماضي، وقد كفلت أيضا الآلية التي تم إنشاؤها قيام الأمانة العامة بإعادة توزيع الموارد الإدارية غير المستخدمة من أجل شراء الإمدادات الإنسانية.

(١٩٩٦)، لم يتغير، أي ٢١٨ طلبا، ولكن قيمتها ازدادت بمبلغ ١٨٦ مليون دولار، وتبلغ قيمتها الحالية ٦٤٨ مليون دولار، والسبب الأساسي لذلك هو الطلبات القليلة ذات القيمة العالية في قطاع الكهرباء. ومن المتوقع أن يساعد التنقيح الأخير لقوائم الأصناف والتكنولوجيات التي تطبق عليها آلية التصدير والاستيراد في إطار القرار ١٠٥١ (١٩٩٦)، فضلا عن تدابير أخرى، في تقليص هذه الاختلافات.

١٧ - وقد بدأ سريان المجموعة الأولى من التنقيحات المتصلة بقائمة الأصناف البيولوجية والكيميائية (انظر S/2001/560) في شهر تموز/يوليه ٢٠٠١. وفي ضوء هذه التنقيحات، قامت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بإعادة تقدير لجميع الطلبات التي ثبتت سابقا أنها تتضمن صنفا أو أكثر من الأصناف التي تتضمنها هذه القوائم، وأكدت أن ما مجموعه ١٦٣ طلبا، منها ما هو ما يزال معلقا أو ووفق عليه سابقا، لا يتضمن أيا من تلك الأصناف. ومن أصل ٨١ طلبا من الطلبات المعلقة سابقا لأنها تتضمن مثل هذه الأصناف، والتي أحيلت من جديد إلى اللجنة متضمنة تعديلات، لم يُفرج لاحقا إلا عن ١٨ طلبا، أي ٢٢ في المائة، بينما تغيرت أسباب التعليق في الحالات الباقية. والمجموعة الثانية من التغييرات المتعلقة بقائمة الأصناف النووية للقائمة (انظر S/2001/561)، بدأ سريانها في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد قامت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش بإعادة تقدير الطلبات ذات الصلة وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أكدت أنه لا توجد أية أصناف من هذا القبيل في ٢٦١ طلبا من هذه الطلبات، والتي أحيل بعضها من جديد إلى اللجنة.

١٨ - وقد حرت الموافقة على ما مجموعه ٨٠١ طلبا تبلغ قيمتها ١,٦٢٩ مليون دولار و/أو توقف تعليقها بشرط القيام بمراقبة "الاستعمال النهائي/المستعمل النهائي"، والذي

النقص في الأموال دون إصدار رسائل الموافقة على ٣٨١ طلبا تمت الموافقة عليها في قطاعات أخرى، تبلغ قيمتها ما مجموعه ١,٢٣٢ بليون دولار، تشمل قطاعات الزراعة والتعليم والكهرباء والصحة والمياه والصرف الصحي. ولا يسعني إلا أن أعرب عن أسفي العميق إزاء عدم اتخاذ الحكومة العراقية أية إجراءات بشأن المقترحات المتكررة التي قدمها المدير التنفيذي لبرنامج العراق إعادة النظر في مخصصات خطة التوزيع في ضوء الأموال المتوافرة فعليا، لضمان التوازن المطلوب في التمويل بين مختلف القطاعات، فضلا عن التعجيل في إصدار رسائل الموافقة.

١٤ - وعانت عملية تجهيز الطلبات أيضا من التقلبات الكبرى في معدل تقديم الطلبات. وحصلت تأخيرات متقطعة في أعقاب التدفقات المفاجئة والكبيرة في الطلبات. بيد أن تحليلا لعيّنة من القطاع الصحي دلّ على أن الفترة بين توقيع العقد وتقديم الطلب المتعلق به إلى الأمانة العامة قُصت من ٤٢ يوما في المرحلة الثامنة إلى ٢٨ يوما في المرحلة التاسعة، وفي قطاع النفط فإنها قُصت من ٥١ يوما إلى ٣٤ يوما.

١٥ - ومع أن صافي قيمة الطلبات المعلقة ازداد من ٣,٧ بليون دولار في شهر أيار/مايو إلى ٤,٠٥ بليون دولار في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فإن القيمة النسبية للطلبات المعلقة انخفضت من ١٧,٨ في المائة إلى ١٦,٧٧ في المائة من مجموعة قيمة الطلبات المحالة إلى اللجنة. ومع ترحيبي بالاستعراض التقني الأخير الذي قامت به اللجنة في المسائل المتعلقة بقطاع المياه والصرف الصحي، فإنه لا بد لي من الدعوة، مرة أخرى، إلى إجراء تقدير أكثر استعجالا لجميع القطاعات، بما في ذلك إعادة النظر في الطلبات المعلقة.

١٦ - إن عدد الطلبات التي اختلف عضو واحد في اللجنة على الأقل مع خبراء الأمانة العامة حول ما إذا كانت تتضمن أصنافا ينبغي الإبلاغ عنها بمقتضى القرار ١٠٥١

بمجملة عن تجهيز جميع طلبات العقود والموافقة عليها المقدمة في إطار حساب الضمان جيم (١٣ في المائة).

٢٢ - بيد أنه لا يزال يساورني القلق لأن معدل تقديم الطلبات من جانب وكالات وبرامج الأمم المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير لم يطرأ عليه تحسن كبير. وقد وُجّه انتباه الرؤساء التنفيذيين لجميع الوكالات والبرامج المعنية إلى هذه المسألة.

رابعاً - أنشطة المراقبة والرصد

ألف - التفتيش على الإمدادات الإنسانية والتصديق عليها

٢٣ - سارت عملية التفتيش والتصديق على الإمدادات التي يتولاها وكلاء التفتيش المستقلون العاملون لحساب الأمم المتحدة سيرا عاديا في نقاط الدخول المأذون بها إلى العراق، باستثناء ميناء أم قصر، الذي تعرقلت فيه حركة السلع الواصلة وعملية التصديق عليها بفعل عدد من العوامل السّوقية.

٢٤ - وبلغت قيمة جميع السلع المسلّمة إلى العراق في إطار جميع المراحل والقطاعات ما مجموعه ١٤,٨٤ بليون دولار، بما في ذلك قطع غيار ومعدات نفطية قيمتها ٩,٠٣ ملايين دولار. وتم إصدار خطابات اعتماد لسلع إضافية يناهز مجموعها ١٠,٧١٥ بليون دولار، بما في ذلك ١,٣ بليون دولار لقطع غيار نفطية.

باء - رصد قطع الغيار والمعدات النفطية

٢٥ - قام فريق التفتيش على قطع الغيار والمعدات النفطية بـ ٢٢٥ زيارة لمستودعات ومرافق شتى في جنوب العراق وشماله. ووافقت اللجنة على ما مجموعه ٣٧٢ من طلبات التعاقد بشرط القيام برصد "الاستعمال النهائي/المستعمل

في إطاره جرت عمليات تسليم كاملة أو جزئية استنادا إلى ٤١٣ طلبا من هذه الطلبات، التي تبلغ قيمتها حوالي ٦٧٦ مليون دولار. وتيسيرا لعملية متابعة هذه الطلبات وتقديم التقارير بشأنها، فقد أنشأ مكتب برنامج العراق قاعدة بيانات للتحقق من "الاستعمال النهائي/المستعمل النهائي"، وهذه القاعدة تعمل الآن بكامل طاقتها وتجري الترتيبات لإتاحة ما تتضمنه من محتويات لأعضاء اللجنة.

١٩ - ومع ترحيبي بخفض عدد وقيمة الطلبات الموافق عليها والتي لم يتلق مصرف باريس الوطني - باريس من المصرف المركزي في العراق طلبات لإصدار خطابات اعتماد بشأنها، فإنني أحث الحكومة العراقية على إجراء مزيد من الخفض لحجم هذه الطلبات، الذي ما زال عاليا جدا، ويشمل ٦٤٣ طلبا تبلغ قيمتها ٩٦٨ مليون دولار.

٢٠ - وإذ أعرب عن أسفي لانتفاء الحماية التجارية المشروعة للمشتريين العراقيين، لا بد لي من أن أكرر الدعوة للجنة أن تولي أولوية عليا لاتخاذ التدابير اللازمة لحماية حساب الضمان بآء (٥٩ في المائة) من إساءة استعمال الممارسة التجارية أو الممارسات الاحتياطية أحيانا.

باء - حساب الضمان جيم (١٣ في المائة)

٢١ - في ١٥ أيلول/سبتمبر، حُصص مبلغ بحوالي ٥ ٨٢٤ بلايين دولار لحساب الضمان جيم (١٣ في المائة)، حُصص من أجل ٤,٣ بلايين دولار للأمم المتحدة لتنفيذ البرنامج الإنساني في المحافظات الشمالية الثلاث. والمبلغ الباقي البالغ ١,٥٣ بليون دولار حُصص للتسديد إلى حساب الضمان بآء (٥٩ في المائة) مقابل إمدادات الأغذية والأدوية واللقاحات المسلمة إلى المحافظات الشمالية الثلاث في إطار ترتيبات الشراء بالجملة، وكذلك الأموال التي حُمّلت على حساب الضمان جيم (١٣ في المائة) مقابل قطع الغيار والمعدات النفطية. ويتضمن المرفق الثالث نظرة احصائية

الإنسانية المختلفة، بما في ذلك قطاعات المياه والمرافق الصحية، والكهرباء، والصحة، والتعليم، والمجالات البالغة الأهمية في قطاع النقل ومناولة الأغذية. وقد أتيحت هذه التقارير للجنة، ويُرجى أن يكون ذلك قد يسّر الموافقة على العقود ذات الصلة.

٢٩ - وعلى الرغم من أن التعاون مع السلطات فيما يتعلق بأنشطة المراقبة التي تضطلع بها الأمم المتحدة يعتبر مرضيا بصفة عامة، فإن من المؤسف أن هناك صعوبات كبيرة تجابه عمليات المراقبة الميدانية في بعض القطاعات المحددة، مثل التعليم والكهرباء والتغذية، من جراء الشروط التي تضعها السلطات فيما يتعلق بتوقيت تلك العمليات ومعدل تواترها ومدتها. وقد عقد منسق الشؤون الإنسانية ورؤساء وكالات وبرامج الأمم المتحدة اجتماعات مشتركة مع السلطات المعنية لإيضاح نظام المراقبة وتعبئة المساندة له. وأود أن أرجو من حكومة العراق أن تيسر أنشطة المراقبة التي تضطلع بها الأمم المتحدة عملا بالأحكام ذات الصلة، وبخاصة الفقرة ٤٤ من مذكرة التفاهم المبرمة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦ بين الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة العراق.

٣٠ - وترد في المرفق الرابع التفاصيل المتعلقة بتوزيع عمليات المراقبة حسب القطاع والنوع على النحو الذي نفذتها به الأفرقة العاملة القطاعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

خامسا - تنفيذ البرنامج

ألف - التركيز القطاعي

الأغذية

٣١ - رفضت حكومة العراق ثلاث شحنات من القمح بدعوى أنها رديئة النوعية. ونتيجة لذلك، انخفضت بشدة الأرصد الداخلية من القمح الذي يوفر في إطار البرنامج.

النهائي“ والرصد لأغراض المتابعة، ووصلت إلى العراق السلع الموافق عليها في إطار ١٢٧ من طلبات التعاقد هذه وأتم الفريق التفتيش عليها، على النحو المطلوب. وفريق التفتيش مسؤول أيضا عن إنجاز الإجراءات الخاصة بالتصديق على الخدمات التي يقدمها الموردون الأجانب. وبالنظر إلى ازدياد معدل وصول قطع الغيار والمعدات النفطية، وما يستلزمه ذلك من أنشطة الرصد. طلب المدير التنفيذي لبرنامج العراق إلى حكومة العراق أن توافق على إجراء زيادة مناسبة لذلك في عدد المفتشين. ويؤسفني أن حكومة العراق لم توافق على هذه الزيادة، الأمر الذي سيحد بشدة من قدرة فريق التفتيش على الرصد.

جيم - آلية الأمم المتحدة للمراقبة

٢٦ - يجري حاليا، كجزء من عملية إعادة تنظيم وتعزيز آلية المراقبة، دمج وحدة المراقبة الجغرافية ووحدة المراقبة المتعددة التخصصات التابعتين لمكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق، في وحدة واحدة.

٢٧ - ومع إيلاء الاهتمام الواجب لاعتبارات الكفاءة والإنصاف والكفاية، تركز آلية المراقبة حاليا على تلبية متطلبات التحقق من الاستعمال النهائي/المستعمل النهائي وتقديم إيضاحات بشأن العقود المعلقة. وتركز عملية المراقبة أيضا على المجالات ذات الأولوية المتمثلة في التعقب الشامل، وإعداد التقييمات والتقارير الخاصة لإبراز أثر البرنامج على السكان وأثر الطلبات المعلقة على تنفيذ البرنامج.

٢٨ - ويجري حاليا الاضطلاع بمبادرة جديدة للعمل مع الموظفين التقنيين التابعين للحكومة على استعراض حالات العقود المعلقة وتوفير الإيضاحات المطلوبة، بهدف تيسير إعادة النظر في هذه العقود من جانب اللجنة. وقامت الأفرقة العاملة القطاعية، بالتعاون مع النظراء الحكوميين، بإعداد تقارير تقييم شاملة بشأن أثر الطلبات المعلقة في القطاعات

النقل ومناولة الأغذية

٣٤ - على الرغم من أن المعدات التي سلمت خلال الأشهر الأربعة الماضية في ميناء أم قصر، بقيمة قدرها ٢.٢ مليون دولار، والتي تشمل رافعات شوكية وناقلات مزدوجة ومقطورات معقوفة ومولدات كهربائية وقطع غيار للكراكات وزوارق السحب، ستحسن بقدر ملموس قدرات المناولة في الميناء، فإن الحاجة ما تزال كبيرة إلى الكراكات وزوارق الخدمة وزوارق السحب الجديدة التي لا تزال معلقة، حيث أن هذه المعدات ضرورية لصيانة قنوات الدخول إلى الميناء وإنجاز الخدمات الأخرى في الميناء.

٣٥ - وتلقت السكك الحديدية لجمهورية العراق، أصنافا تبلغ قيمتها ١٤,٢ مليون دولار، أي ما يمثل ٣٠ في المائة من المقرر العام ل وارداتها في إطار البرنامج، وتركزت أولوياتها على إجراء الصيانة اللازمة لإزالة الأعطال، وإصلاح القاطرات، وتجديد الخط الحديدي القديم على طريق البصرة - بغداد - الموصل. بيد أن سير العمل في إعادة إنشاء الخط الحديدي يتسم بالبطء، نتيجة لنقص الجداول الفولاذية اللازمة لإنتاج العوارض الخرسانية. ومن العقبات الرئيسية الأخرى نقص المعدات الصالحة للعمل الخاصة بالإشارات والاتصالات السلكية واللاسلكية، والعقود التي لا تزال معلقة.

٣٦ - كما أن الازدياد في حجم الشحنات الإنسانية التي تصل إلى البلد، والقيود التشغيلية التي تكبل شبكة السكك الحديدية، وسوء حالة أساطيل القطاع الخاص من الشاحنات لا تزال تسهم كلها في تقليل كفاءة النقل البري. وستساعد الشاحنات الجديدة المتوفرة نتيجة للعقود الموافق عليها مؤخرا على التخفيف من حدة بعض النواقص الراهنة. ومما يؤثر تأثيرا سلبيا خطيرا على إمكانيات النقل البري في البلد وجود طلبات معلقة تبلغ قيمتها ٣٩٢ مليون دولار، لتوريد شاحنات وقطع غيار ولوازم أخرى ضرورية، بالإضافة إلى

وأعارت الحكومة للبرنامج من أرصدها الخاصة ٢٥ في المائة من احتياجات القمح اللازمة لشهر أيار/مايو، و ٧٥ في المائة من احتياجات شهر حزيران/يونيه، و ١٠٠ في المائة من احتياجات شهر تموز/يوليه. وربما كان ذلك أيضا ضروريا للمساهمة جزئيا في تدوير الأرصدة الوطنية. وقامت الحكومة أيضا، كجزء من إدارتها الجامعة للأرصدة البرنامجية وغير البرنامجية، بتكملة توزيع سلع أساسية أخرى على أساس ردها إليها فيما بعد من أرصدة البرنامج.

٣٢ - ووفرت حصص الأغذية الشهرية، التي وزعت في جميع أنحاء البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما متوسطه ٢ ٢٢٩ كيلو سُعر حراري و ٥٠,٣٤ غراما من البروتين للشخص الواحد يوميا، أي ما يناظر ٩٠ في المائة و ٨٤ في المائة، على التوالي، من كميتي الاحتياجات المحدتين في خطط التوزيع للمراحل من الثامنة إلى العاشرة، وهما ٢ ٤٧٢ كيلو سُعر حراري و ٦٠,٢ غراما من البروتين للشخص الواحد يوميا. ونتج هذا القصور أساسا عن نقص الإمداد بالحبوب والزيوت النباتية ومنتجات الألبان. وعلى وجه التحديد، بلغت نسب الحصص الفعلية من الحبوب ٥٧ في المائة، والزيوت النباتية ٨٣ في المائة، ومنتجات الألبان ٤٤ في المائة، من الاستحقاقات البرنامجية. ولدى استعراض الأرصدة، لوحظ أنه لم يسلم من الحبوب والألبان المحففة الكاملة الدسم المتعاقد على توريدها والموافق عليها في إطار المراحل من السادسة إلى التاسعة سوى ٣٩ في المائة من الحبوب و ٤٧ في المائة من الألبان.

٣٣ - وفي المحافظات الشمالية الثلاث، يعكف برنامج الأغذية العالمي حاليا على إنجاز الأعمال التحضيرية النهائية لعملية التحقق من بطاقات الحصص. وتهدف هذه العملية إلى تحسين موثوقية البيانات الحالية، حفاظا على الإنصاف في توزيع حصص الأغذية على كل أسرة من الأسر المعيشية.

لا تزال قائمة فيما يتعلق بتوريد هذه المنتجات إلى الشمال، لإصرار وزارة الصحة على الاسترداد النقدي المباشر للتكاليف، بدلا من نظام التحويل من حساب الضمان المطبق حاليا في إطار ترتيب شراء السلع السائبة، بدعوى أن معظم المدخلات، وفقا لما يقوله مسؤولو الوزارة، يأتي من موارد غير برنامجية. وهذا أمر يبعث على القلق لأن المستوى المنخفض لشراء السلع السائبة نتيجة لإنتاج الأدوية في مجمع سامراء، دون توفير الحصة المناسبة من الإنتاج للمحافظات الشمالية الثلاث، يؤدي حاليا إلى حدوث عجز في تلك الأدوية في الشمال. وتعكف الأمانة العامة حاليا على استعراض هذه المسألة وستقدم مقترحات بشأنها إلى اللجنة.

٤٠ - وأسهمت المدخلات البرنامجية في تحسين بعض البارامترات الصحية العامة في البلد. فقد بينت الأرقام الصادرة عن وزارة الصحة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ بشأن اتجاهات الأمراض المعدية أن حالات الإصابة بمعظم الأمراض المعدية قد تناقصت، وأن معدلات الإصابة بأمراض أخرى كثيرة ظلت مستقرة. بيد أنه حدثت زيادات طفيفة في معدلات الإصابة بالدوسنتاريا الأميبية وداء المصورت الليفانية والتيفوئيد والسل وداء الليشماني الحشوي. ويمكن أن يعزى معظم الارتفاع في معدلات الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه إلى سوء حالة الهياكل الأساسية للإمداد بالمياه والمرافق الصحية في البلد.

٤١ - ولا تزال حالات النقص الخطيرة مستمرة في قدرات التشخيص المخبري. وهذا ناجم أساسا عن حالات تعليق الطلبات ذات الصلة. وإذا لم تصل الإمدادات المنتظرة من مادة ماكوكني بروث في غضون شهر واحد، ستصبح معظم المخبرات عاجزة عن إجراء أي تحاليل بكتريولوجية. ونظرا لخطورة هذا الوضع، تعمل منظمة الصحة العالمية ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق معا على حل هذه المشكلة. وأناشد اللجنة أن تبادر على وجه السرعة

الأصناف اللازمة لمصانع الإطارات التي تعمل حاليا بنسبة تتراوح من ٢٠ إلى ٢٥ في المائة من طاقتها الكاملة.

٣٧ - وتتزايد احتمالات توزيع أغذية ملوثة ووردية النوعية من جراء الافتقار إلى المعدات والكواشف الضرورية لإجراء الاختبارات الأساسية لجودة الأغذية في مختبرات المطاحن والصوامع. ومعظم المخازن المبردة القائمة غير صالح للعمل، كما أن العدد المتاح من الشاحنات المبردة غير كاف. وقد ووفق في إطار البرنامج حتى الآن على مخازن مبردة وشديدة التبريد، يبلغ مجموع مساحتها ٤٠٠٠ متر مربع. وهناك حاجة عاجلة إلى الإفراج عن العقود المرتبطة بذلك والتي تبلغ قيمتها ٥,٤ ملايين دولار.

الصحة

٣٨ - تم الإفراج عن سيارات الإسعاف التي كانت محتجزة سابقا، وعددها ٢٠٠ سيارة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، أُفرج عن جميع الطلبات المتعلقة باللقاحات، وإذا وصلت الكميات المطلوبة حاليا من اللقاح الفموي المضاد لشلل الأطفال واللقاح المضاد للسل وسرطان المثانة واللقاح الثلاثي (المضاد للدفتيريا والشهاق والكزاز) واللقاح المضاد للحصبة في المواعيد المحددة لها، فإنها ستكون كافية لتغطية احتياجات البلد حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ولا يزال يوجد عجز في بعض العقاقير والأدوية الأساسية اللازمة لمعالجة الأمراض المزمنة نتيجة لعدم انتظام وصولها.

٣٩ - وتم القيام بزيارات للمراقبة لمنشآت مجمع سامراء لصناعات الأدوية، في سامراء وصلاح الدين ونينوي. ولاحظت أفرقة المراقبة أن معظم الماكينات والمعدات في تلك المصانع عتيقة وبعيدة الكفاءة. ويبلغ متوسط الطاقة الإنتاجية الحالية لمنشآت هذا المجمع ٣٥ في المائة من طاقتها الكاملة. ويلبي إنتاج المجمع، بدرجات متفاوتة، احتياجات جنوب ووسط العراق من فئات معينة من الأدوية. بيد أن المشكلة

(عقدًا لتوريد البسكويت العالي البروتين والحليب العلاجي في إطار المرحلة الخامسة) أو الاستعاضة عن الإمدادات الملوثة (عقدًا للحليب العلاجي في إطار المرحلتين الرابعة والسادسة). ولم تقدم إلى الأمانة العامة أي طلبات في إطار المرحلتين السابعة والتاسعة. ومنذ المرحلة الرابعة، لم تسفر جهود الأمم المتحدة لمعالجة هذا الوضع عن أي نتائج. وأكدت ملاحظات الرصد، المستمدة من "دراسة المقبولية" التي أجراها الفريق العامل القطاعي المعني بالتغذية، بالتعاون مع وزارة الصحة، أن البسكويت العالي البروتين يحظى بالمقبولية بمعدل يقارب ١٠٠ في المائة. وتبعًا لهذا المؤشر، الذي يبيّن أن البسكويت سيستهلك بالفعل، اتخذت الحكومة قرارًا بزيادة الاعتماد المخصص للبسكويت العالي البروتين، في إطار المرحلة العاشرة، إلى ١٠ ملايين دولار، وهو مبلغ غير كاف رغم هذه الزيادة.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد الوحدات المجتمعية العاملة لرعاية الطفل ٢٤٠٢ وحدة. ولم يتحقق العدد الذي استهدفته الحكومة، وهو ٣٠٠٠ وحدة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وحُدّد لإنجازه موعد جديد هو كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. واضطرت بعض الوحدات المنشأة إلى أن تُنهي نشاطها بسبب الافتقار إلى الإمدادات. ولا تزال توجد عقبات تعرقل النقل والتخزين. ومما سيسهم في معالجة هذه المشكلة جزئيًا الإفراج عن الطلب المتعلق بتوريد ١٨٩ شاحنة، الذي ظل معلقًا منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

٤٥ - وقُدّم إلى الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠٠١ اقتراح بشأن برنامج تغذوي شامل، بعنوان "تحسين تغذية الأطفال في العراق". ويتضمن هذا الاقتراح التوصية بالترويج للاكتفاء بالرضاعة الطبيعية وحدها ودعمها وحمايتها، ومكافحة جوانب النقص في المغذيات الدقيقة، وتوزيع أغذية تكميلية على الأطفال دون سن الخامسة. وفي تموز/يوليه،

إلى إعادة النظر في موقفها بشأن هذه المسألة البالغة الاستعجال.

٤٢ - ووفرت شحنات اللقاحات التي وصلت إلى المحافظات الشمالية الثلاث في الأسبوع الأخير من تموز/يوليه الأرصد الكافية لمدة ثلاثة أشهر من اللقاح المضاد للسل وشرطان المئنة واللقاح الفموي المضاد لشلل الأطفال، وما يكفي لمدة أربعة أشهر من لقاح الحصبة وتوكسيد الكزاز، وما يكفي لمدة ٢٢ يومًا من اللقاح الثلاثي (المضاد للدفتيريا والشهاق والكرزاز)، مما أحدث تحسينات طفيفة في نطاق التغطية بالتحصين في شهر تموز/يوليه، بالمقارنة بشهر حزيران/يونيه. وقامت تسعة من أفرقة تقديم الخدمات في محافظة أربيل بحملة صغيرة للتحصين ضد الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية، تم فيها تحصين ٩٠٠ ٤ طفل يتراوح سنهم من ١٥ إلى ٥٩ شهرًا. وعملاً على النهوض بالمستويات المنخفضة للتغطية بالتحصين ضد الحصبة، تقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية بإعداد حملة للتطعيم يُعزّم تنفيذها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

التغذية

٤٣ - تتمثل العوامل الرئيسية التي تحد من فعالية برنامج التغذية الهادفة في الانخفاض النسبي لمستوى التمويل، والتأخر في التعاقد وفي وصول الإمدادات، فضلاً عن كثرة إلغاء العقود لأسباب يعزى معظمها إلى عجز الموردين عن الوفاء بالتزامهم التعاقدية. فمن مجموع الاعتماد المخصص لبرنامج التغذية الهادفة حتى المرحلة التاسعة، وقدره ٤١,٥ مليون دولار، بلغت قيمة العقود التي قدمت ووفق عليها ٢٧,٩ مليون دولار. ولم يصل من السلع المشمولة في هذه العقود سوى ٥١ في المائة (تبلغ قيمتها ١٤,٤ مليون دولار)، بينما ألغيت العقود المتبقية في إطار المراحل الرابعة والخامسة والسادسة والثامنة إما بسبب عجز الموردين عن التوريد

في المائة. وأُقلّلت بعض الوحدات الصغيرة نتيجة لنقص المياه الخام، في قنوات الري بصفة رئيسية. ووفرت المياه للمستهلكين بواسطة ٢٩٦ صهريجا للمياه تم توفيرها في إطار البرنامج. وبينت التقييمات التي أجريت في كربلاء وصلاح الدين والأنبار وتميم وديالا أن الصهاريج لم تستطع أن تلي إلا نسبة تتراوح من ٢٥ إلى ٥٠ في المائة من الاحتياجات، مما يؤكد الحاجة العاجلة إلى الإفراج عن العقود المعلقة الخاصة بتوريد ٤٥٠ من صهاريج المياه. وساعد تركيب ثلاث وحدات صغيرة سلمت مؤخرا في مدينة بغداد على إمداد ٢٠٠ ٠٠٠ مستهلك بمياه الشرب التي كانوا محرومين منها.

٤٩ - وأسهم تركيب ٧٠ في المائة من وحدات الكلورة البالغ عددها ٥٦٦ وحدة التي سلمت في مرافق معالجة المياه إسهاما طفيفا في تحسين نوعية مياه الشرب. بيد أن الافتقار إلى المعدات المخترية وإلى المواد الكيميائية اللازمة يشكل قيدا رئيسيا على عملية رصد جودة المياه. وعلاوة على ذلك، لم يوزع خلال هذه الفترة سوى ثلث اسطوانات غاز الكلور البالغ عددها ٢٠ ٠٠٠ اسطوانة، بسبب الافتقار إلى معدات النقل والمناولة، بما في ذلك الملابس الواقية، حيث أن عقودها معلقة حاليا. ونتيجة لما تم مؤخرا من توزيع بعض الحفارات الميكانيكية الزحافة وذات الجاروف الخلفي، تيسر تركيب ٢٨٠ كيلومترا من خطوط الأنابيب الجديدة، يستفيد منها عدد يتجاوز ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة. بيد أن أكثر من ٧٠ في المائة من الأنابيب المستلمة لا يزال غير مستغل في المستودعات، بسبب عدم كفاية معدات المناولة والنقل والتشييد اللازمة لتوصيلها وتركيبها، وبسبب الافتقار إلى العنصر النقدي.

٥٠ - وفيما يتعلق بالمحافظات الشمالية الثلاث، من المقدر أن الطاقة الحالية لإنتاج المياه المعالجة يمكن أن تفي باحتياجات أكثر من ٩٠ في المائة من السكان، وإن كانت

أبلغت حكومة العراق الأمم المتحدة أن هذا الاقتراح لا يزال قيد الاستعراض.

٤٦ - وفي المحافظات الشمالية الثلاث، بينت أعمال الرصد التي يقوم بها برنامج الأغذية العالمي لمشروع التغذية المدرسية أن توزيع البسكويت العالي البروتين أثر تأثيرا إيجابيا على سلوك الأطفال في الفصل وعلى قدرتهم على التعلم في ٨٦ في المائة من المدارس المستهدفة.

المياه والمرافق الصحية

٤٧ - لا تزال درجة توافر المياه النظيفة أدنى بكثير من حجم الطلب عليها، كما أصبحت ظاهرة الشوارع الغارقة في مياه الصرف الصحي بسبب انسداد المجاري، ظاهرة معتادة في كثير من المناطق الحضرية في جميع أنحاء وسط العراق وجنوبه. وقد بدأت في العمل ٢٧٣ من وحدات تفريغ المجاري والنفت، مما ساعد على الحيلولة دون استمرار تدهور شبكة الصرف الصحي. ووفقا لنتائج عمليات المراقبة التي قامت بها الأمم المتحدة في ست من منشآت معالجة مياه الصرف الصحي البالغ عددها ١٣ منشأة في محافظات الوسط والجنوب، فإن المدخلات البرنامجية لم تحقق أي تأثير يذكر على تحسين نوعية مياه الصرف الصحي التي تفرغ من هذه المرافق. ومن ثم فإن من المطلوب على وجه الاستعجال إنهاء تعليق العقود المتصلة بتوريد المعدات الميكانيكية والكهربائية اللازمة لهذه المرافق.

٤٨ - وعلى الرغم من ازدياد الكفاءة العامة لمحطات معالجة المياه والوحدات الصغيرة المستخدمة لهذا الغرض، نتيجة لوصول وتركيب الأصناف التي تم شراؤها في إطار البرنامج، فإن عدم استمرار الإمداد بالطاقة الكهربائية قد قلل من هذه الفائدة، وخفض كفاءة الأداء الفعلي لمحطات معالجة المياه بنسبة ١٠ في المائة، بينما انخفضت كفاءة أداء الوحدات الصغيرة التي تخدم التجمعات السكانية الريفية بما يقارب ٢٤

الأرز إلا ما يكفي لتدبير البذور اللازمة للموسم الزراعي في السنة المقبلة.

٥٣ - وأدى عدم الإفراج عن العقود المتعلقة بتوريد أكثر من ٨٥٠ طنا من مختلف مبيدات الآفات اللازمة لإنتاج الفواكه والخضار إلى انتشار الذبابة البيضاء على نحو خطير في الآونة الأخيرة حيث أصابت أكثر من ١٠.٠٠٠ هكتار من بساتين الموالح في محافظات أربع هي ديالا والواسط وكربلاء وبغداد. وتنتشر الإصابة حاليا انتشارا سريعا إلى المحافظات المجاورة. وهناك أيضا مدخلات معلقة بالغة الأهمية تتعلق بلقاحات الحيوانات والطيور الداحنة، وتبلغ قيمتها ٣,٧٥٣ مليون دولار. كما أن الانعدام التام للقاحات اللازمة على وجه الاستعجال للوقاية من التوكسيميا المعوية، وهي أحد الأمراض المتوطنة في هذا البلد، يمثل خطرا شديدا على الحيوانات المجترة الصغيرة. وعلاوة على ذلك، لا تزال معلقة أيضا الطلبات المتعلقة بالمعدات المخترية ومجموعات التشخيص ولوازم المختبرات وسلسلة التبريد الضرورية لإزالة عوامل القصور في سلسلة التبريد ومرافق التشخيص المستعملة في الخدمات البيطرية.

٥٤ - وأظهر تقييم أجهزة الري الموجودة في المزارع، الذي أجري في محافظات نينوى وبابل وقيم وصلاح الدين، أن هذه الأجهزة أثرت تأثيرا إيجابيا على الإنتاج الزراعي، حيث ازدادت المساحة المروية والمساحة المزروعة بما بنسبة تصل إلى ٤٥ و ٤٧ في المائة، على التوالي، منذ اقتناء هذه المعدات.

٥٥ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عملية إنعاش الصناعات الزراعية في المحافظات الشمالية الثلاث. فقد بدأ مصنع تجهيز الأغذية في حرير العمل في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وأنتج حتى ٤ آب/أغسطس ٢٠٠١ ما مجموعه ٥٩٠.٠٠٠ من علب صلصة الطماطم. وأُنجزت دراسات الجدوى المتعلقة بمنشأة أرباط لتجهيز الزيوت،

مشكلة التلوث لا تزال متفشية بسبب الوصلات غير القانونية و/أو مواقع التسرب الموجودة في الشبكات القائمة. ويبدل حاليا مزيد من الجهود لتحسين هذا الوضع. وسعيًا إلى الحد من الوصلات غير القانونية ومن تسرب المياه، وجعل شبكة المياه تصل إلى المناطق الحضرية المحرومة من هذه الخدمة، مددت شبكة توزيع المياه بحيث ينتفع منها حوالي ٩١٦.٠٠٠ نسمة.

٥١ - وبنيت النتائج الآتية من اختبارات جودة المياه ألها مستوفية للمعايير الكيميائية، وإن كانت الاختبارات قد أظهرت أن عينات المياه المأخوذة من المراكز الحضرية في أربيل ودهوك لا تزال غير صالحة للاستهلاك وأن العينات المأخوذة من مدينة السليمانية ليست ملوثة ومستوفية تماما لمعايير منظمة الصحة العالمية. أما في المناطق شبه الحضرية والريفية في جميع المحافظات الشمالية الثلاث، فقد تجاوز التلوث البكتريولوجي الحدود التي تسمح بها منظمة الصحة العالمية.

الزراعة

٥٢ - يحقق الإمداد بمدخلات الري عن طريق البرنامج تحسنا مطردا في كفاءة البنية الأساسية الحكومية للري. وتم حاليا استصلاح وإنعاش أكثر من ١٥.٠٠٠ هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة. بيد أنها لم تزرع كلها بالمحاصيل، بسبب العجز في مياه الري نتيجة للانخفاض السائد في مناسيب المياه في الأنهار. وقد نجح المحصولان الشتويان، اللذان اكتملا في حزيران/يونيه، نتيجة لهطول الأمطار، بقدر تم الآثار الإيجابية لمدخلات البرنامج. أما المحاصيل الصيفية فتعاني من عجز في مياه الري. وحد هذا من زراعة محاصيل عباد الشمس والأرز والذرة والقطن، فلم يتجاوز ٢٠ في المائة مما كانت عليه في الموسم الصيفي الماضي، حيث لم يزرع من

والكهربائية لعام ٢٠٠١، ٢٨٠٠ ميغاواط. ومن المتوقع أن ينخفض العجز في الطاقة الكهربائية في سنتي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٠ ميغاواط و ١٥٠٠ ميغاواط، على التوالي، حيث تم تركيب الوحدات الجديدة لتوليد الطاقة الكهربائية، بما في ذلك المرحلة الثانية المفرج عنها مؤخرا من مشروع محطة القدس لتوليد الطاقة الكهربائية (وحدتان غازيتان طاقة كل منهما ١٢٥ ميغاواط)، وربط تلك الوحدات بالشبكة. وبالنظر إلى هذه الحالة، من الضروري أن تتم الموافقة في أقرب وقت ممكن على العقود المتصلة بالوحدات الغازية الجديدة في النجف ودبس والرميلة، وعلى العقود التكميلية المتعلقة بالوحدات الحرارية الكبيرة في محطات صلاح الدين والشمال واليوسيفية الحرارية لتوليد الطاقة الكهربائية، فضلا عن عقد إصلاح محطة الثور الحرارية لتوليد الطاقة الكهربائية. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم على سبيل الأولوية توفير المواد الكيميائية والمعدات اللازمة لمحطات الطاقة الكهربائية وشبكة الاتصالات، وتوفير المواد الأولية اللازمة للإنتاج المحلي للكابلات والموصلات ومحولات التوزيع.

٥٩ - وقبل حلول الجفاف الذي بدأ في نهاية عام ١٩٩٨، كانت المحطتان الكهرمائيتان المرتبطتان بسدّي دوكان ودرندخان في المحافظات الشمالية الثلاث، تنتجان حوالي ٣٥٠ ميغاواط، وهي كمية غير كافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية والمدنية الضرورية. أما ما ينتجه السدان حاليا فيتراوح من حوالي ٧٠ إلى ٨٠ ميغاواط فقط. وفي إطار خطط التوزيع للمرحلتين السادسة والسابعة، وضعت تدابير تستهدف الزيادة العاجلة لقدرة التوليد لتغطية العجز، أولا عن طريق تشييد ٣ محطات لتوليد الطاقة الكهربائية قدرة كل منها ٢٩ ميغاواط، وثانيا مضاعفة هذه القدرة.

٦٠ - والآن، وعلى الرغم من هطول الأمطار في الشتاء الماضي، فإن الانخفاض لا يزال مستمرا في مناسيب المياه في

ومصنع درندخان لمنتجات الألبان، ومجزر أربيل، ومجزرين آخريين في أربيل والسليمانية. وتم إصدار تقارير الاستقصاءات السوقية بشأن منتجات الزيوت والفواكه والألبان.

٥٦ - وفي القطاع الفرعي المتعلق بصحة الحيوان، وردت تقارير عن حدوث ٤ حالات يشتبه في أنها إصابات بحمى الكريميان كونغو الترفية، ونجمت عنها حالة وفاة واحدة، وبودر من ثم إلى الرش العاجل لحظائر الحيوانات وأسواق الماشية والمجازر. وعولجت الماشية والأغنام والماعز عن طريق الحقن بأحد المستحضرات. واستمرت خلال هذه الفترة الرقابة النشطة على الأمراض. مع التركيز بصفة خاصة على مرض الحمى القلاعية.

الكهرباء

٥٧ - يؤثر العجز في توليد الطاقة الكهربائية تأثيرا شديدا على المستهلكين - إذ يحدث انقطاع الإمداد بالطاقة الكهربائية لمدة تتراوح من ساعتين إلى ٤ ساعات يوميا في مدينة بغداد، و ١٢ ساعة يوميا في محافظة بغداد، وما يصل إلى ١٨ ساعة يوميا في معظم المحافظات الـ ١٤ الأخرى في منطقتي الوسط والجنوب. وعلى الرغم من أن الحالة مماثلة لما كانت عليه في هذه الفترة نفسها من العام الماضي، فإن من المنتظر أن تتحسن نتيجة لبدء التشغيل المتوقع لوحدات غازية جديدة.

٥٨ - وتقدر طاقة التوليد المتاحة حاليا في محافظات وسط العراق وجنوبه بـ ٣٦٠٠ ميغاواط. ونتج عن الجفاف الذي ساد الإقليم خلال السنوات الثلاث الماضية انخفاض مقدار الكهرباء المولدة من المحطات الكهرمائية إلى ٢٠٠ ميغاواط مع أن طاقتها الكاملة تبلغ ١٨٤٤ ميغاواط. وظل العجز في قدرة توليد الكهرباء في البلد يتزايد باطراد على مدى السنوات الأربع الماضية. ويبلغ العجز المقدر في الطاقة

الطاقة الكهربائية للمستشفيات المحلية والمحطات الرئيسية للري وضخ المياه.

٦٣ - ونظرا إلى أن الوضع الخاص بالتأثيرات لا يزال دون حل ويبدو في حالة تجمد، يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا على إعداد خطط تحوطية لتقليص نطاق عمله. وسيؤثر هذا على أعمال الإصلاح والتشييد الجارية، وكذلك على تشغيل وصيانة المرافق القائمة لتوليد الطاقة الكهربائية. ويتوقع أيضا ورود مطالبات مالية من المقاولين نتيجة لعجز البرنامج الإنمائي عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. وإذا ما تم تقليص نطاق العمل، فإن إعادة الحال إلى ما كان عليه ستستغرق عدة أشهر.

التعليم

٦٤ - بلغ المجموع التراكمي لقيمة ما تم تسليمه في البلد من المواد اللازمة لأعمال الإصلاح ٢,٥ مليون دولار، ووزع من هذه المواد ٨٥ في المائة على مرافق الاستعمال النهائي. بيد أن الملاحظات الميدانية بينت أن المواد الموزعة لم توقف التدهور في هذا القطاع. وأظهرت عينة عشوائية مؤلفة من ٢٥٠ مدرسة ابتدائية في محافظات الوسط والجنوب أن نسبة ٨١ في المائة من هذه المدارس في حالة سيئة أو حرجة.

٦٥ - ولا يزال مرفق الطباعة الرئيسي التابع لوزارة التعليم ينتج أقل من ١٠ في المائة من الاحتياجات من الكتب المدرسية. وعلى الرغم من أن حوالي ٨٥ في المائة من قطع الغيار المطلوبة قد وصل بالفعل، فإن نسبة الـ ١٥ في المائة المتبقية ضرورية أيضا، ولا يمكن أن تبدأ أعمال الإصلاح إلا إذا اكتمل تسليمها وتم توفير العنصر النقدي، الذي سيتيح إنجاز التركيبات اللازمة والحصول على الخبرة الفنية المطلوبة. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت وزارة التعليم في عملية إنشاء مصنعين جديدين للطباشير، ولكن المشروع لن يبدأ فعلا إلا

خزاني محطتي دوكان ودريندخان الكهرمائيتين، بل إن منسوب المياه في دوكان أقل قليلا مما كان عليه في مثل هذه الفترة من العام الماضي. بيد أنه مع ازدياد كمية المياه المصروفة لأغراض الري، زادت كمية الطاقة الكهربائية المولدة من محطتي دوكان ودريندخان خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. فقد وزع ٢٠ ميغاواط تقريبا على أربيل ووزعت البقية على السليمانية، مقابل ١٠ ميغاواط و ٣٠ ميغاواط، على التوالي، في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي دهوك، المربوطة بالشبكة الوطنية، بلغ متوسط الإمداد بالطاقة الكهربائية ٤٥ ميغاواط، مقابل متوسط قدره ١٠ ميغاواط خلال الفترة السابقة.

٦٦ - وكما ذكرت في تقريرتي السابق (S/2001/505)، ووجه نظر حكومة العراق إلى "التفاهات المشتركة" المتوصل إليها في نيسان/أبريل ٢٠٠١ بين السلطات المحلية في المحافظات الشمالية الثلاث بشأن إعادة ربط هذه المحافظات بالشبكة الوطنية. ومن الضروري تلقي رد مبكر من حكومة العراق، بوصف ذلك خطوة تالية في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استراتيجية تلبية الاحتياجات الطويلة الأجل للمحافظات الشمالية الثلاث من الطاقة الكهربائية.

٦٢ - وكجزء من برنامج توليد الكهرباء المخصص لحالات الطوارئ، بدأ تشغيل آخر محطات الديزل الثلاث التي تبلغ قدرة كل منها ٢٩ ميغاواط في السليمانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومن المؤسف أنه نتيجة لعدم إصدار حكومة العراق تأشيرات للخبراء التقنيين الضروريين، تعين أن تعمل هذه المحطات الثلاث على نسق مخفض تتراوح مدته من ٨ ساعات إلى ١٦ ساعة يوميا، بدلا من المدة المخططة وهي ٢٤ ساعة. والحاجة إلى التشغيل المستمر لهذه المحطات حاجة بالغة الشدة، حيث أنها الوسيلة الوحيدة المأمونة لتوفير

الأهداف في توزيع الموارد التعليمية، بما في ذلك مواقع المدارس المزمع إنشاؤها مستقبلا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أعدت بعض الاستبيانات وتم توزيعها ثم جمعها. وقد حُولت البيانات المجمعة إلى صيغة حاسوبية وبدأت عملية تحليلها. وتبلغ أعداد المدارس التي شملتها الدراسة الاستقصائية في إطار هذا المشروع ٣٢٢ مدرسة في السلیمانية، و ٢٠٤ مدارس في أربيل، و ١٣٢ مدرسة في دهوك.

الاتصالات السلكية واللاسلكية

٦٩ - تم في الأشهر الأخيرة الإفراج عن بعض معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية الأساسية التي كانت معلقة، وهي تشمل منظومات للموجات الدقيقة ولتحويل الاتصالات على النطاقين الوطني والدولي ومنظومة شبكية للهواتف المحمولة. وسيُحدث تركيب هذه المعدات تحسنا في الشبكة وفي الخدمات بعد حوالي ثمانية أشهر، حينما يكون قد تم وصول المعدات الموافق عليها إلى البلد وبدأ تشغيلها. وسيحقق هذا انفراجا طال انتظاره لخدمات الطوارئ والبرنامج الإنساني. بيد أنه لا يتوقع أن يحدث تأثير ملموس حقا في هذا القطاع إلا بعد الإفراج عن كابلات ومنظومات الألياف الضوئية وشبكات توصيل البيانات، التي لا تزال قيد التعليق منذ فترة طويلة.

٧٠ - وشملت الأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية في المحافظات الشمالية الثلاث إجراء دراسات استقصائية موقعية لتحديد مناطق التغطية لشبكات الهواتف المحمولة في السلیمانية ودهوك، والقيام بزيارة لمنطقة زاخو لدراسة إمكانية إدماج هذه المنطقة في شبكة إرسال محورية. وجررت مناقشات مع السلطات المحلية بشأن إعداد الطرق المؤدية إلى موقعي البواحي وصافين، اللذين قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات

بعد وصول نسبة الـ ٥٠ في المائة المتبقية من المواد المطلوبة في المرحلة الخامسة.

٦٦ - ومنذ أن بدأ البرنامج، تم توزيع ٤٨ في المائة من العدد المستهدف من المناضد المدرسية وقدره مليونان. وعلى الرغم من أن الطاقة الإنتاجية السنوية الكلية لمرافق إنتاج المناضد تبلغ ٣٧٥.٠٠٠، فإن ما تم صنعه منها في البلد على مدى السنوات الأربع الماضية لم يتجاوز ٢١٠.٠٠٠ منضدة. ولم تستطع المرافق أن تبلغ طاقتها الإنتاجية الكاملة بسبب النمط غير المنتظم لوصول المدخلات الضرورية، فضلا عن النقص في إمدادات الطاقة الكهربائية وورود مواد ذات نوعية رديئة أو مواصفات غير سليمة.

٦٧ - وفي القطاع الفرعي للتعليم العالي، بينت زيارات المراقبة المضطلع بها مؤخرا أنه على الرغم من أن بعض فئات المدخلات البرنامجية مثل التجهيزات التعليمية المادية ومركبات النقل قد وردت بالفعل، فإن بعض البنود الأساسية، بما في ذلك الحواسيب والمعدات المخترية التي تؤثر تأثيرا مباشرا على عملية التعليم، لا تزال معلقة. وهذه البنود ضرورية لتعزيز التدريب العملي والبحث العلمي في كل الجامعات والكليات المتخصصة. وهناك حاجة عاجلة إلى أن تواصل اللجنة استعراض طلبات البنود المعنية، المدرجة على "القائمة ١٠٥١". وعلاوة على ذلك، فإن تعليق الطلبات الخاصة بمعدات الطباعة يؤثر تأثيرا خطيرا على توفير مواد القراءة التعليمية.

٦٨ - وتعكف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حاليا على إتمام المرحلة الأولى من مشروع الخرائط المدرسية الذي تضطلع به من أجل المحافظات الشمالية الثلاث. وقد شُرِع في هذه المبادرة لإضفاء الطابع المؤسسي على إدارة البيانات التعليمية وترشيدها، بهدف مساعدة صانعي القرارات التعليمية على تحسين عملية تحديد

٧٤ - وعلى الرغم من أن العقود المتوقفة في قطاع الإسكان لا تمثل سوى ٦,٣٦ في المائة من القيمة التراكمية للعقود المقدمة، فإن لها أثرا سلبيا خطيرا على هذا القطاع، لأنها تحتوي على قطع الغيار والمعدات والآلات وهي أساسية لإصلاح الإنتاج المحلي لمواد البناء.

٧٥ - ومع إدراج مكون خاص للاعتمادات في خطط التوزيع بموجب المرحلة التاسعة، شرعت الحكومة في تشغيل ١٢ مجمعا سكنيا اجتماعيا، يضم ما مجموعه ٦٠٠٠ وحدة، في ٩ محافظات هي بغداد وميسان وذيقار ومثنى والبصرة والقادسية وتميم ونيوى وصلاح الدين.

إصلاح المستوطنات

٧٦ - إن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) يعمل، في المحافظات الشمالية الثلاث، على إعادة توجيه برنامجه من نهج المشروع الإفرادي إلى نهج صفقة الخدمات المتكاملة. وبالتدرج ستقدم مشاريع تشييد المساكن جنبا إلى جنب مع الخدمات الأساسية، كمياه الشرب، وخدمات تصريف النفايات، والطرق الواصلة وغير ذلك من الهياكل الأساسية، والمدارس، ومرافق الصحة. ومن المتوقع أن يفضي النهج الجديد في نهاية المطاف إلى خطة على أساس المنطقة لشبكة من المشاريع التي يتعلق بعضها ببعض الأخرى. وما زال هدف بناء ٣٠٠٠٠ وحدة سكنية في سنتين، الذي سبق أن اعتمد، قائما، لكن تحقيقه يتوقف إلى حد بعيد على عوامل خارجة عن إرادة الإدارة.

٧٧ - وفي آب/أغسطس، استكمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقييم الاحتياجات للمشردين داخليا الذين يعيشون في ملاجئ مؤقتة في أربيل. أما التقييمات بالنسبة للاحتياجات في محافظتي دهوك والسليمانية فهي تقارب الاستكمال. وكان من النتائج الرئيسية حتى الآن الافتقار الواضح أو الحالة المتردية للمياه ومرافق الإصحاح في كثير

المشاريع بتطهيرهما من الألغام. وتم إعداد دراسة تقنية من أجل إعداد مواقع دينارته وأتروش وبابلو ونزار ودهوك. وتجري حاليا مفاوضات التعاقد على تركيب مراكز التحويل في أربيل والسليمانية ودهوك ووصلات الموجات الدقيقة التي ستستخدم في توصيلها.

الإسكان

٧١ - مازالت ظروف الإسكان بالنسبة لمعظم سكان العراق سيئة، وتسم بتداعي الهياكل والاكتظاظ، مع ما يزيد ذلك تفاقم من سوء نوعية مياه الشرب وعدم كفاية تصريف المياه القدرة والتخلص من النفايات.

٧٢ - أما عدد تراخيص البناء الصادرة في الفترة بين ١ أيار/مايو و ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١ فقد بلغ ٤١٨ ٢٧ ترخيصا، أي زيادة فاقت نسبتها ٦٠ في المائة عن عدد تراخيص البناء الصادرة خلال فترة الأشهر الأربعة السابقة. أما توزيع المواد على المستعملين النهائيين، بناء على طلبهم، فقد كانت تتسم بالكفاءة. وبالمتوسط، استغرق حصول مقدمي الطلبات على حصصهم من مواد البناء أسبوعا واحدا. وبصورة عامة، كانت المواد في المستودعات كافية، من حيث الكيف والكم على السواء، لكنه حصلت حالات نقص في بعض المواد بين الفترة والأخرى.

٧٣ - وعلى الرغم من الإعانات، ما زال بعض المستعملين النهائيين لا يستطيعون دفع ثمن المواد. والواقع أن كثيرا منهم يؤجلون تشييد منازلهم أو يتوقفون عنه، بنية استئناف التشييد في مرحلة لاحقة عندما تتحسن حالتهم المالية. ونظرا لأن تكلفة مواد البرنامج لا تمثل سوى جزء من تكاليف الإسكان، فإن المكونات الأخرى مهمة أيضا. وتوافر مواد التشييد المصنوعة محليا، كالإسمنت والطوب، ضروري لاستكمال دورة التشييد.

٨٠ - وخلال الأشهر الأربعة الماضية، قام برنامج العمل المتعلق بالألغام بإزالة الألغام من ١٨ حقلا وأعاد الأرض إلى أصحابها، وأتاح لهم فرصة أكبر للوصول إلى أراضي الرعي والأراضي المزروعة، والنقل بالطرق البرية، والإسكان والمياه.

٨١ - وقد تأثرت عمليات إزالة الألغام بشدة من حالات التأخير المتطاولة أو من رفض منح التأشيرات للخبراء الذين تدعو إليهم الحاجة لتنفيذ البرنامج وحالات التأخير في الإجازة الجمركية للمعدات الأساسية.

باء - الاعتماد الخاص عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٣٦٠ (٢٠٠١)

٨٢ - ناشد مجلس الأمن، في الفقرة ١١ من القرار ١٣٦٠ (٢٠٠١)، حكومة العراق أن تتخذ الخطوات المتبقية اللازمة لتنفيذ الفقرة ٢٧ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). وقد قدم إلى مكتب برنامج العراق عدد كبير من الطلبات على عقود لتحسين تخزين اللوازم الإنسانية ومناولتها، بما في ذلك الشاحنات والرافعات الشوكية والمركبات المجتررة وما يتصل بها من معدات. غير أن اللوازم المعنية لا تعالج بالكامل جميع الصعوبات التي أبلغ عنها مراقبو الأمم المتحدة، كعدم وجود مساحات كافية في كثير من مرافق التخزين. وفيما يتعلق باللوازم الصحية، فإن حالات التعليق المتكررة التي توضع على عقود معدات الحاسوب اللازمة للنظام الآلي لإدارة الموجودات على صعيد القطر، أثرت على نحو خطير في التنفيذ الفعال للبرنامج.

٨٣ - كذلك فإن احتياجات الفئات الضعيفة تبعث على القلق لأن الحكومة لم تعر إلا القليل من الاهتمام في خطط التوزيع للاحتياجات الخاصة للأسر المعيشية التي ترأسها امرأة، والأطفال الواقعين في ظروف صعبة، وبرامج التغذية التكميلية التي تنظم عن طريق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. غير أن الحكومة، لأول مرة، خصصت في خطة

من المواقع التي تم استقصاؤها. كذلك فإن عددا من الملاجئ المؤقتة يحتاج إلى أعمال تشييدية على نطاق واسع تتجاوز الإصلاحات الجزئية للمباني. ولذلك، من المتوقع أن يجري قدر أوثق من التنسيق المشترك بين الوكالات مع اليونيسيف، بوصفها الوكالة الرائدة في مجال المياه والإصحاح، ومع الموئل، بوصفه ذراع الأمم المتحدة الرئيسي للتشيد، في إطار البرنامج في المحافظات الشمالية الثلاث.

٧٨ - وفيما يتعلق بتوزيع بنود الإغاثة الطارئة على المرشدين داخليا، سعى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق، إلى تبسيط وتوحيد عملية التحقق من أجل كفالة أن يستكمل التثبيت من قوائم المستفيدين من المرشدين داخليا بأسلوب سريع وواضح الهدف. وفي الأجل القصير، ستركز مشاريع دعم المرشدين داخليا على أولئك الذين يعيشون في الخيام والمباني العامة. ويجري وضع خطة لتحسين الظروف السيئة السائدة في مخيم بني سلاوا في أربيل. كما يجري العمل على استعمال الخيام في إقامة مخيم في شامشمال.

العمل المتعلق بالألغام

٧٩ - أعاد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مؤخرًا نظره في أولوياته فيما يتعلق بإزالة الألغام، ليركز على النموذج المتمركز على القرية بدلا من حقول الألغام المستقلة. وفضلا عن ذلك، تعمل وكالات الأمم المتحدة والسلطات المحلية على تحديد وتصنيف مختلف آثار حقول الألغام في أنشطة القرية. ومن المتوقع أن يعطي هذا التغيير الجذري في هذه العملية مؤشرا أوضح لأين توجد الاحتياجات الأكبر داخل شمال العراق. وعندئذ يمكن استخدام موارد إزالة الألغام لمعالجة هذه الاحتياجات المحددة، ومنها مساعدة الضحايا وتلبية احتياجات نشر الوعي في مجال الألغام.

٨٦ - وفيما يتعلق بإزالة الألغام، ما زال عدد الحوادث المتعلق بالذخيرة والألغام في المحافظات الوسطى والجنوبية الـ ١٥ في العراق يدعو إلى القلق. وقد أدرجت الحكومة أنشطة إزالة الألغام/الذخائر في خطة التوزيع منذ المرحلة التاسعة، وتضع صيغة نهائية لعقد لإزالة الألغام. كما تساعد الحكومة جميع المواطنين الذين يصابون في حوادث تتعلق بالألغام من خلال الاستفادة بما يوفره مستشفى ابن الكف والمرافق الصحية الأخرى من لوازيم طبية ولوازيم الجراحة الترميمية.

٨٧ - وفي المحافظات الشمالية الثلاث، ما زال تركيز برامج اليونيسيف الاجتماعية على الإصلاح المادي للمؤسسات الرئيسية التي تخدم الأطفال المعرضين للخطر، وتدريب الذين يقدمون الرعاية، وتقديم الدعم لتعزيز قدرة المؤسسات المحلية على التنظيم والتخطيط. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد حوالي ٦٥٠ ٥ طفلاً من خدمات إعادة التأهيل، بما في ذلك توفير وإصلاح التقويم والتبديل ومعينات الحركة والأحذية والمعالجة الفيزيائية. كما قدمت برامج المساعدة لأطفال الشوارع والأطفال في المراكز المهنية ومراكز التدريب في أربيل.

جيم - الاعتبارات الشاملة للقطاعات

التخطيط وجمع المعلومات

٨٨ - خلال الأشهر الأربعة الماضية، واصل مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق (في الشمال)، بالتعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، العمل على النحو الموجز في الفقرة ١١٨ من تقريره السابق (S/2001/505)، على وضع إطار مشترك للاستعمال المتعلق للموارد التي يتم توفيرها في إطار حساب الضمان جيم (١٣) في المائة). وقد هيا المركز المشترك لمعلومات الشؤون الإنسانية آلية تتيح زيادة التبادل الفعال من حيث التكلفة

التوزيع للمرحلة التاسعة ما يقرب من ٣٨٨ مليون دولار، في حين خصصت في خطة التوزيع للمرحلة العاشرة ما يزيد عن ٣٧٨ مليون دولار في إطار "المخصصات الخاصة" من الصناديق المتاحة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٣٠ (٢٠٠٠) و ١٣٦٠ (٢٠٠١). ويوصي بأن تعالج حكومة العراق هذا الجانب من جوانب القلق.

٨٤ - وقد أعتمد ما مجموعه ١٩٤ مليون دولار لوزارة الإسكان والتعمير كي تبني مجمعات سكنية في المحافظات "التي يسود فيها الاكتظاظ مع تركيز شديد للأسر ذات الدخل المنخفض". كذلك فإن الاعتماد الخاص يخصص أموالاً لعدد من مرافق المياه والإصحاح والمستشفيات والمدارس والمرافق الرياضية والترويحية للشباب. وبموجب المرحلة العاشرة، خصصت الحكومة ٢١ مليون دولار لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية من أجل إصلاح المؤسسات الاجتماعية وتوفير معينات التدريب المهني. وكان هذا تطوراً مشجعاً لأن هذه الوزارة، على نحو ما ورد في خطة التوزيع، هي "وزارة ذات أهمية تضطلع بتوفير برامج المساعدة لأشد قطاعات السكان حاجة خارج ترتيبات القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)".

٨٥ - وفيما يتعلق بوضع الأولويات للسلع التي ينبغي شراؤها، على النحو الوارد في الفقرة ٢٧ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، ظلت حكومة العراق تسدي المشورة إلى مكتب برنامج العراق بشأن تطبيقات وتعديلات محددة في خطة التوزيع. وفيما يتعلق بالنص الذي يناشد حكومة العراق أن تكفل ألا يوجد فاصل زمني بالنسبة للمشردين رغماً عنهم قبل أن يتسلموا الحصص الغذائية بعد إعادة توطينهم، تشير النتائج الأولية إلى أنه لا توجد فترة انتظار، وإلى أن سلة الإعادة تتاح حالما يستكمل الفرد تسجيله.

أولى، تم إنشاء نظام متكامل لإدارة المياه تشترك فيه وكالات الأمم المتحدة وبرامجها الرئيسية لتعزيز التنسيق والاستدامة.

٩١ - أما الأنشطة الثلاثة ذات الأولوية لهذا الفصل فهي إدارة موارد المياه والتزويد بها، والصحة العامة والتعليم، والوعي العام والتدريب. وتم الاضطلاع بدراسات تقييم شاملة في المناطق المصابة بالجفاف لتحديد القرى المتضررة بالجفاف أكثر من غيرها ونوعية التدخل المطلوب.

المكون النقدي

٩٢ - إن عدم وجود مكون نقدي في المحافظات الوسطى والجنوبية الـ ١٥ في العراق أعاق جهود البرنامج الإنساني على عدة مستويات وحال دون تركيب آلات المعامل ومعداتها ولوازمها كما حال دون تحقيق استفادة فعالة منها.

٩٣ - وكمثال على ذلك، ففي قطاع الصحة لوحده، لم تستكمل الاستفادة من مولدات الطاقة الكهربائية، ووحدات التبريد، وآلات الديال الدموي، ووحدات تخطيط كهربائية القلب، وأجهزة تحليل المد النهائي لثاني أكسيد الكربون، وآلات التخدير، وأجهزة التهوية في غرف العناية المركزة إذ أنها تأخرت أو لم تستكمل بسبب عدم كفاية المال لتركيب المعدات وصيانتها. ولم يتم بعد تركيب أي من مولدات الطاقة الكهربائية نظراً لعدم وجود كابلات كهربائية يلزم شراؤها. وكثير من غرف العمليات الجراحية ووحدات العناية المركزة وغرف الطوارئ في المستشفيات بحاجة إلى تجديد عاجل كي يتاح تركيب بعض المعدات الحساسة الجديدة، كآلات الديال الدموي ووحدات التصوير بالرنين المغناطيسي.

٩٤ - ومما يؤسف له أن تنفيذ أحكام الفقرة ٢٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) التي كانت ستسمح باستخدام الأموال المودعة في حساب الضمان المنشأ بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لشراء السلع المنتجة محلياً والوفاء بالتكلفة المحلية

للمعلومات الجغرافية لأغراض التنسيق بين القطاعات المتعددة. كما تم استكمال وضع مشروع قاعدة لتتبع التنفيذ في الوقت المحدد، وأصبح إدخال البيانات على وشك البدء. كذلك يتقدم على نحو جيد وضع نظام لجمع بيانات صحيحة وموثوق بها وموازنتها ومقارنتها بشأن الاحتياجات والتدخلات، يركز على مستوى المقاطعة. وستكون عملية الاستعراض التي تجرى في المقاطعات، جنباً إلى جنب مع نتائج وتوصيات التقييمات التقنية المستقلة التي تجريها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ذات أهمية في مساعدة البرنامج المشترك بين الوكالات ككل.

الحالات الطارئة الناجمة عن الجفاف

٨٩ - تدل بيانات سقوط الأمطار عن الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠١ على حدوث قحط أشد في المحافظات الشمالية الثلاث مما كان عليه في الفترة المماثلة في السنة الماضية، رغم أن سقوط الأمطار الإجمالي المبلغ عنه خلال هذه الفترة يقل عن المتوسط بحوالي ١٥ في المائة. ولم تتحسن بصورة ملموسة التدفقات ومستويات المياه في سدي دوكان ودربانديخان. وفي عدة مناطق في المنطقة، توقفت بالفعل ينابيع كبيرة عن التدفق لعدم كفاية الغطاء الثلجي في فصل الشتاء. وتبعاً لذلك فإن وجود المياه في أشهر الصيف لأغراض الزراعة المروية هو أقل مما كان عليه في السنوات الماضية، رغم أن كمية أمطار الشتاء كانت كافية لكفالة تحقيق حصاد جيد في محاصيل الحبوب (القمح والشعير) في الحقول المروية بالمطر في أجزاء متعددة من المنطقة.

٩٠ - وبتوسع كل من الأنشطة السكانية والاقتصادية، تتجه ندرة المياه في المحافظات الشمالية الثلاث نحو الأسوأ، ويزيد الجفاف من تفاقمها. لذلك من الضروري تحسين آليات التنسيق فيما بين الوكالات والتنفيذ الفعال. وكخطوة

تأشيرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و ٣٢ تأشيرة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، طلبت قبل بدء المرحلة الراهنة. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أبلغت الحكومة مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق أنها ستمنح ما مجموعه ٨٨ تأشيرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩٧ - إن حالات التأخير المطولة في إصدار تأشيرات الدخول فيما يتصل بقطاع الكهرباء وإزالة الألغام، تؤثر تأثيراً خطيراً جداً على تنفيذ البرنامج في محافظات أربيل ودهوك والسليمانية. وإن حالات التأخير في التفويض في المشاريع يمكن أيضاً أن تكون لها آثار ومسؤولية قانونية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمقاولين الذين سيتولون التنفيذ.

٩٨ - أما الخطة الاستراتيجية والعمليات المقبلة لبرنامج العمل المتعلق بالألغام التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فقد تعرقلت على نحو خطير من جراء حالات التأخير في إصدار التأشيرات والتصريح للمعدات التقنية ومعدات الاتصالات. وأدت حالات التأخير هذه إلى إلغاء عقود إزالة الألغام دعماً للبرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج إصلاح الشبكة الكهربائية، واستيراد معدات التحضير الأرضي الميكانيكية، وإنشاء منظمات محلية غير هادفة للربح للعمل المتعلق بالألغام. وقد أثر إلغاء هذه العقود الثلاثة تأثيراً خطيراً على الزيادات المتوقعة في معدلات التصريح.

٩٩ - وبسبب الأنظمة الحكومية الجديدة، ووجهت صعوبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير عند استيراد اللوازم على الحدود مع تركيا للمحافظات الشمالية الثلاث دعماً للبرنامج. وما زالت الجهود مستمرة لتبسيط الإجراءات لتقصير الزمن الذي تستغرقه الإجراءات الإدارية. وتبغى الإشارة إلى أن حالات التأخير هذه أدت إلى تكبد غرامات

للاحتياجات المدنية الضرورية التي يجري تمويلها في إطار البرنامج، ما زال معلقاً. لذلك أكرر مناشدتي لحكومة العراق أن تصدر التأشيرات اللازمة لخبراء الأمم المتحدة لزيارة العراق بغية التعجيل بالترتيبات اللازمة بالنسبة للشراء المحلي والمكون النقدي. وأود أيضاً أن أناشد مجلس الأمن أن يقر على نحو عاجل الترتيبات المقترحة للاستفادة من مبلغ يصل إلى ٦٠٠ مليون يورو من الأموال المودعة في حساب الضمان المنشأ بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لقطاع النفط، التي قدمتها إلى المجلس في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (انظر S/2001/566)، عملاً بالفقرة ١٥ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠). وأود أن أعرب عن الأمل أنه، حالما تتم الموافقة على الترتيبات المقترحة بالنسبة لقطاع النفط، يمكن توسيع طرائق مماثلة لدعم الأنشطة في القطاعات الأخرى.

حالات التأخير في إصدار التأشيرات والتصريح بالواردات

٩٥ - في تقرير السابغ المقدم إلى مجلس الأمن (S/2001/505، الفقرة ١٢١)، أشرت إلى العدد الكبير من حالات التأخير في إصدار التأشيرات للموظفين الدوليين والاستشاريين والمقاولين التابعين للأمم المتحدة، ورفض منحها لهم، مخالفة لأحكام مذكرة التفاهم (S/1996/356). وما زالت هذه الحالة قائمة دون تغيير، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى موقف الحكومة إزاء ارتفاع تكلفة الموظفين الأجانب الذين ينفذون مهام يمكن، في رأيهم، أن يؤديها خيراؤهم الوطنيون.

٩٦ - ومنذ بداية المرحلة الحالية، طلبت ٢٠٢ من التأشيرات ومنحت ١٨١ تأشيرة. غير أنه حتى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ورغم إلغاء ١٠٦ طلبات على التأشيرات من جانب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع و ٨٢ تأشيرة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ما زال مجموع عدد التأشيرات التي لم تصدر ٢٣١، منها ١٦٦

١٠٢ - وعلى الرغم من عدة طلبات، لم تقدم حكومة العراق أي دليل يدعم الاتهامات الموجهة إلى الموظفين المعنيين. ومجرد القلق على سلامتهم الشخصية وأمنهم، طلب إلى الموظفين الثلاثة المعنيين أن يغادروا البلد في أسرع وقت ممكن، دون الانتقاص من الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية أو من أدايتهم.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

١٠٣ - أُذن للعراق مبدئياً بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بأن يصدر كميات من النفط بما لا تتجاوز قيمتها بليون دولار خلال فترة ١٨٠ يوماً، وهو المبلغ الذي أتاح، بعد خصم الاقتطاعات بموجب القرارات ذات الصلة، مبلغ ١,٣٢ بليون دولار لتنفيذ البرنامج. وزادت مستويات تمويل البرنامج بموجب القرارات ١٠٥٣ (١٩٩٨) و ١٢٨٤ (١٩٩٩)، حيث رفع القرار الأخير أي حد أقصى على العائدات الواردة من صادرات النفط، مما أتاح للبرنامج قرابة ٦,٥ بليون دولار خلال المرحلة الثامنة. ومما يؤسف له أن مبلغ ٥,٥٥٦ بليون دولار المطلوب لتنفيذ خطة التوزيع الموافق عليها للمرحلة التاسعة لم يتسن توفيره بسبب الانخفاض الكبير في صادرات النفط من العراق في إطار البرنامج.

١٠٤ - ومع تزايد مستوى التمويل والنمو الذي طرأ على حجم البرنامج ونطاقه، حيث أصبح الآن لا يقتصر فقط، حسيماً كان القصد منه في البداية، على توفير الإمدادات الغذائية والصحية والطبية، لكنه أصبح يغطي أيضاً إصلاح الهياكل الأساسية، بما في ذلك قطاع النفط، فإن هناك مصاعب جمة تعترض سبيل التنفيذ الفعال للبرنامج في إطار نظام صارم للجزاءات مفروض من قبل مجلس الأمن. وقد ضاعف من هذه الصعوبات استمرار المأزق الذي تواجهه اللجنة بشأن عدد من المسائل الحرجة، فضلاً عن العدد

تقاعس بلغت حوالي ٣ ملايين دولار، إذا لم نأخذ في الاعتبار التكاليف البرنامجية الكبيرة التي تكبدتها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها المعنية.

موظفو الأمم المتحدة في العراق

١٠٠ - في مذكرة شفوية مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر، أبلغت وزارة خارجية العراق مكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق قرار الحكومة بإعلان خمسة من الموظفين الدوليين في المكتب أشخاصاً غير مرغوب فيهم، مع طلب بأن يغادروا العراق في غضون ٧٢ ساعة. ووفقاً للمذكرة المذكورة أعلاه، كان قرار الحكومة بطرد الموظفين المعنيين "يرجع إلى أدايتهم لأنشطة تنتهك الأمن الوطني للجمهورية العراقية، ولا تتناسب مع مسؤولياتهم المحددة." والموظفون المعنيون هم المنسق الإنساني المساعد للشؤون المراقبة، والمستشار القانوني، وموظف التقارير الأقدم وموظف تقارير ومحلل بيانات. ولم يكن في العراق في ذلك الوقت سوى ثلاثة فقط من هؤلاء الموظفين.

١٠١ - وفي رسالة مؤرخة ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، ذكر المدير التنفيذي لبرنامج العراق أن موظفي الأمم المتحدة يتمتعون، بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، بالحصانة لأعمالهم الرسمية وأنه بغية الرد على المزاعم التي تقدمها حكومة ما بأن موظفي الأمم المتحدة قد تصرفوا على نحو غير مناسب، يلزم أن يتلقى الأمين العام جميع التفاصيل والأدلة دعماً للاتهامات الموجهة ضد الموظف المعني. ثم يتخذ الأمين العام قراراً بشأن رده في ضوء دراسته للأدلة التي تقدمها الحكومة. والاتفاقية لا تنص على إعلان أن موظفي الأمم المتحدة هم أشخاص غير مرغوب فيهم، خلافاً لما هو الحال بالنسبة لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، التي هي مؤسسة للدبلوماسية الثنائية القائمة على المعاملة بالمثل.

الألغام، من جراء حالات التأخير المفرطة في منح التأشيرات لموظفي الأمم المتحدة، فضلا عما يواجهه من صعوبات في استيراد المعدات واللوازم الأساسية. وإنني أدعو حكومة العراق إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة بما يحقق الامتثال التام للأحكام ذات الصلة في مذكرة التفاهم.

١٠٨- وعلى الرغم من الصعوبات التي تعترض تنفيذ البرنامج وما يوجه إليه من انتقادات من مختلف الجهات، فقد حقق تغييرا كبيرا في حياة المواطن العراقي العادي. على أنني أعتقد أن قيام الأطراف المعنية ببذل جهد بناء ومتضافر من شأنه أن يحسن بشكل كبير من فعالية البرنامج في التخفيف من حدة الحالة الإنسانية في العراق.

المفرط من الطلبات المعلقة التي تبلغ قيمتها الاجمالية ٤,٠٥ بليون دولار في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

١٠٥- وأود أن أكرر أنه مع تحسن مستوى تمويل البرنامج فإن حكومة العراق هي في واقع الأمر في وضع يمكنها من التصدي للشواغل التغذوية والصحية للشعب العراقي، لا سيما الحالة التغذوية الخاصة بالأطفال. وتقع على عاتق العراق مسؤولية تخصيص المبالغ للقطاعات في خطط التوزيع، كما تقع عليها أيضا مسؤولية اختيار مورديها وإجراء التعاقدات في إطار حساب الضمان بآء (٥٩ في المائة). وتشارك الأمانة العامة فقط بعد قيام الموردين بتقديم الطلبات إلى مكتب برنامج العراق عن طريق بعثاتهم الدائمة أو المراقبة لدى الأمم المتحدة.

١٠٦- وما فتئ تنفيذ البرنامج في المحافظات الشمالية الثلاث، والذي تقوم به الأمم المتحدة بالنيابة عن حكومة العراق، يواجه صعوبات كبيرة. فبالإضافة إلى توزيع الأغذية والأدوية، تغطي أنشطة البرنامج إصلاح وتعمير الهياكل الأساسية في طائفة كبيرة من القطاعات التي يتزايد حجمها ونطاقها وتشابكها. وتشارك الأمم المتحدة في تنفيذ مشاريع أشبه بتلك التي تقع في نطاق البرامج الإنمائية العادية. بيد أنه في حالة المحافظات الشمالية الثلاث، أبلغت السلطات المحلية الأمم المتحدة أن هذه السلطات تواجه صعوبات في دفع مرتبات الموظفين المدنيين والمدرسين وغيرهم من المسؤولين المحليين، وفي تغطية تكاليف صيانة وتشغيل الأصول الرأسمالية موفرة في إطار البرنامج. وقد طلبت من المدير التنفيذي أن يقوم، بالتشاور التام مع منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق ومع الوكالات والبرامج المعنية، باستعراض الحالة وتقديم تقرير عنها في أقرب وقت ممكن.

١٠٧- وقد تضرر كذلك التنفيذ الفعال للبرنامج في المحافظات الشمالية الثلاث، وبخاصة في قطاع الكهرباء وإزالة

المرفق الأول

توزيع مجموع عائدات النفط فيما بين الصناديق المختلفة والنفقات
المناظرة حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١

١ - حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١، كان قد أودع في الحساب المخصص للمرحلة العاشرة، طبقاً لما أذن به مجلس الأمن في قراره ١٣٦٠ (٢٠٠١)، مبلغ قدره ٩ ١٦٢,٩ مليون يورو، فبلغت بذلك العائدات الإجمالية لمبيعات النفط منذ بدء البرنامج مبلغاً قدره ٩ ٤١١ و ٣٧ ٣٣٣,٩ مليون دولار و ٩ مليون يورو.

٢ - وفيما يلي كشف بتوزيع إجمالي عائدات النفط الواردة منذ بدء البرنامج وحتى تاريخه، وبالنفقات المناظرة حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١:

(أ) خصص مبلغان قدرهما ١٩ ٥٦٣,٤ مليون دولار و ٥ ٣٤٩ مليون يورو لشراء حكومة العراق لوازم إنسانية، وفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة ٨ (أ) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وإضافة إلى ذلك، أتيح مبلغ قدره ١ ١٢٤,٤ مليون دولار و ٣٧,١ مليون يورو من الفوائد التي تحققت في هذين الحسابين لغرض شراء لوازم إنسانية في المحافظات الوسطى والجنوبية من العراق. وأصدر مصرف باريس الوطني، بالنيابة عن الأمم المتحدة، خطابات اعتماد بنحو ١٩ ٧٣٧,٥ مليون دولار و ٣ ١٩٤,٧ مليون يورو لتسديد قيمة لوازم إنسانية وقطع غيار للصناعة النفطية تخص العراق؛ وبلغت قيمة المدفوعات ١٣ ٦٩٧,٢ مليون دولار و ١٧٩,٢ مليون يورو في إطار المراحل من الأولى إلى العاشرة؛

(ب) خصص مبلغ قدره ٥ ٧٦٧,٨ مليون دولار لشراء سلع إنسانية يوزعها برنامج الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات للمساعدة الإنسانية في المحافظات الشمالية الثلاث حسبما هو محدد في الفقرة ٨ (ب) من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) وعلى النحو المنقح بالفقرة ٢ من القرار ١١٥٣ (١٩٩٨). وبلغت النفقات المسجلة لشراء السلع الإنسانية التي وافقت عليها لجنة مجلس الأمن مبلغاً قدره ٣ ٩٧٩,٨ مليون دولار؛

(ج) تم تحويل مبلغ قدره ١٣ ٣٥٩,٩ مليون دولار مباشرة إلى حساب التعويضات الموجود تحت إشراف الأمم المتحدة، حسبما تنص عليه الفقرة ٨ (ج) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١، كان قد خصص ما مجموعه ٢٢٤,٩ مليون دولار لتغطية التكاليف التشغيلية للجنة التعويضات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠١، وخصص مبلغ قدره ١٢٠٩٢,٩ مليون دولار لتسديد أقساط مختلفة في إطار المطالبات "ألف" و"جيم" و"دال" و"هاء" و"واو"؛

(د) خصص مبلغ قدره ٨٥٥,٨ مليون دولار لتغطية النفقات التشغيلية والإدارية التي تكبدها الأمم المتحدة في المجالات ذات الصلة بتنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، حسب نص الفقرة ٨ (د) من القرار. وبلغت قيمة ما أنفق لسداد التكاليف الإدارية لجميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة في تنفيذ هذا القرار مبلغاً قدره ٥٠٩,٦ مليون دولار؛

(هـ) خصص مبلغ قدره ٣٣٣,٢ مليون دولار لتغطية النفقات التشغيلية للجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بترع سلاح العراق واللجنة التي خلفتها، وهي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش المنشأة بقرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، حسب نص الفقرة ٨ (هـ) من قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥). وقد بلغت نفقات اللجنة ٩٥,٧ مليون دولار؛

(و) أخذ مبلغ قدره ٩١٩,٢ مليون دولار لتغطية تكاليف نقل النفط والمنتجات النفطية التي منشأها العراق، المصدرة عبر خط أنابيب كركوك - يورموتاليك العابر لتركيا، وفقاً لنص الفقرة ٨ (د) من قرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥) وتمشيا مع الإجراءات التي اعتمدها اللجنة. ومن أصل ذلك المبلغ، دُفع إلى حكومة تركيا مبلغ قدره ٨٨٠,٢ مليون دولار؛

(ز) تم تحويل مبلغ قدره ١٣٩,٥ مليون دولار مباشرة إلى حساب الضمان المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) والقرار ٧١٢ (١٩٩١) لتسديد الدفعات المتوقعة. بمقتضى الفقرة ٦ من القرار ٧٧٨ (١٩٩٢)، على النحو المحدد في الفقرة ٨ (ز) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وحسبما هو مبين بعد ذلك في الفقرة ٣٤ من تقرير المؤرخ ١ شباط/فبراير ١٩٩٦ (S/1996/978). وبلغ إجمالي الدفعات المسددة ١٣٩,٥ مليون دولار.

المرفق الثاني

خطابات الاعتماد المتعلقة بعائدات النفط والإمدادات الإنسانية
الصادرة لغاية ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١

عائدات النفط

(بدولارات الولايات المتحدة)

٢ ١٤٩ ٨٠٦ ٣٩٥,٩٩	١٢٣	٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧	الأولى
٢ ١٢٤ ٥٦٩ ٧٨٨,٢٦	١٣٠	٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨	الثانية
٢ ٠٨٥ ٣٢٦ ٣٤٥,٢٥	١٨٦	٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨	الثالثة
٣ ٠٢٧ ١٤٧ ٤٢٢,٣٥	٢٨٠	٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	الرابعة
٣ ٩٤٧ ٠٢٢ ٥٦٥,١٢	٣٣٣	٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩	الخامسة
٧ ٤٠١ ٨٩٤ ٨٨١,٥٧	٣٥٢	٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	السادسة
٨ ٣٠١ ٨٦١ ٩٣١,٤٦	٣٥٣	١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠	السابعة
٨ ٢٩٦ ٢٥٧ ١٤٨,٠٦	٣١٩	٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠	الثامنة
٣٧ ٣٣٣ ٨٨٦ ٤٧٨.٠٦	٢ ٠٧٦		المجموع

عائدات النفط

(باليورو)

المرحلة	آخر إيداع	عدد خطابات الاعتماد المفتوحة	قيمة خطابات الاعتماد من مبيعات النفط (باليورو)
الثامنة	٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠	٦٣	١ ٥٧٩ ٦١٣ ٩٢٧,٦٤
التاسعة	٥ تموز/يوليه ٢٠٠١	٢٠٤	٦ ٦٦٨ ٤١٨ ٥١٨,٤٢
العاشر	حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١	٨٤	١ ١٦٢ ٩٢٠ ٠٤٩,١٦
المجموع		٣٥١	٩ ٤١٠ ٩٥٢ ٤٩٥,٢٢

اللوازم الإنسانية لحساب الضمان باء (٥٩ في المائة) وللشراء بالجملة

المرحلة	عدد خطابات الاعتماد المفتوحة	قيمة خطابات الاعتماد المفتوحة (بدولارات الولايات المتحدة)	الدفعات المصرفية المسددة عند التسليم (بدولارات الولايات المتحدة)
الأولى	٨٧٠	١ ٢٢٩ ٠٧٨ ٧٨٦,٧٩	١ ٢٠٩ ٣٠٨ ٣٨٢,٨١
الثانية	٥٣٨	١ ١٩٣ ٩٧٥ ٦٧٦,٦٩	١ ١٧٩ ٥٨٨ ٣٨٢,٧٤
الثالثة	٦٧٢	١ ٢١٠ ٩٣٤ ٧٥٩,٠٧	١ ١٨٠ ٨٣٣ ٥٢٣,٤٤
الرابعة	٧٠٥	١ ٥٩٠ ٢٦٩ ١٥٥,٥٠	١ ٥١٠ ٦٥٣ ٦٢٣,٥٢
الرابعة	٤٧٨	٢٧٣ ٨٩٥ ٢١٦,٤٨	٢٣٨ ٣٧٩ ٩٣٠,٤٧
الخامسة	١ ٠٤٦	١ ٨٦٥ ٠٢٩ ٦٢٣,١٨	١ ٥٩٤ ٩٢٨ ٦١٢,٩٨
الخامسة	٥٢١	٢٨٦ ٤٢٩ ٩٥٢,٧٧	٢١٥ ٧٧٨ ٩٧٧,٢٠
السادسة	١ ٥٨٣	٣ ٢٠١ ٠٨٢ ٨٦٧,٧٨	٢ ٠٨١ ٦١٠ ٦٤١,٢٥
السادسة	٨٦١	٤٦٣ ٨٥٦ ٢٣٥,٦٣	٢٦٧ ١٦٠ ٣٧١,٧٥
السابعة	٢ ٢٠١	٣ ٩٨٣ ٥٢٤ ٦٩٣,٠٢	٢ ٣٩٦ ٠٨٠ ١٥٠,٤٧
السابعة	٦٧٢	٣٨٩ ٥٦١ ٢٣٦,٢٦	١٤٨ ٥٦٤ ٩٣٩,٢٩
الثامنة	١ ٤١٢	٤ ٠٠٠ ١٥٢ ٣٦٥,٠٢	١ ٦٧٢ ٣١٩ ٦٠٦,٩٣
الثامنة	٧٥	٤٩ ٦٥٩ ٤٥٣,٠٢	٢ ٠٤٢ ٣١١,٤٧
المجموع	١١ ٦٣٤	١٩ ٧٣٧ ٤٥٠ ٠٢١,٢١	١٣ ٦٩٧ ٢٤٩ ٤٥٤,٣٢

المرحلة	عدد خطابات الاعتماد المفتوحة	قيمة خطابات الاعتماد المفتوحة (باليورو)	الدفعات المصرفية المسددة عند التسليم (باليورو)
الثامنة	١٢٧	٢٥٧ ٨٩٥ ٦٣٥,٥٢	٦ ٠٥٦ ٤٣٠,٢٣
الثامنة	٢٩	٢٥٩ ٣٩٦ ٠١٢,١١	٢٢١ ٦٦٢,٥٠
التاسعة	٧٨٤	٢ ٣٠٣ ١٩٢ ١٠٨,٠٢	١٧٢ ٩٥٧ ٤٧٥,٠٤
التاسعة	٧٣	٣٤٥ ٠١٢ ٢٣٣,٢٨	-
العاشر	١٤	٢٩ ١٨١ ١٤١,٨٢	-
العاشر	-	-	-
المجموع	١ ٠٢٧	٣ ١٩٤ ٦٧٧ ١٣٠,٧٥	١٧٩ ٢٣٥ ٥٦٧,٧٧

حالة الطلبات على حساب الضمان بآء (٥٩ في المائة) بالنسبة لجميع القطاعات، في ١٥ أيلول/سبتمبر

٢٠٠١

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

القطاع	مجموع مخصصات خطة التوزيع	الطلبات الواردة		واردة مقابل معتمدة	طلبات تم الإخطار بها/أقرها الأمانة العامة للأمم المتحدة		قيد التجهيز ^(١)		عممت على اللجنة ^(٢)		ما زالت بين يدي اللجنة		وافقت عليها اللجنة		معلقة		معلقة/لاغية/ باطلة	معلقة ^(٣)	معلقة ^(٤)
		قيمة	عدد		قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد			
اللسوازم الإنسانية	٣٠ ٩٧٨	١٤ ١٣٣	٢٩ ٥٧٦	٩٥,٤٧	٢ ٥٧٩	٦ ٠٨١	٣٧٣	١ ٤٧٥	٩ ٨٢٢	٢٢ ٠٢٠	صفر	صفر	٨ ٧٦٥	١٨ ٤٩٢	١ ٠٥٧	٣ ٥٢٨	١ ٣٥٩	١٦,٠٢	١٢,٥٦
قطع الغيار لصناعة النفط	٣ ٦٠٠	٤ ٤٢٤	٣ ٢١٧	٨٩,٣٧	٥٧٥	٦٠١	٤٣٣	٤٨١	٣ ٢٤٠	٢ ١٣٦	صفر	صفر	٢ ٧٦٨	١ ٦١٢	٤٧٢	٥٢٤	١٧٦	٢٤,٥٣	١٩,١٥
المجموع الكلي	٣٤ ٥٧٨	١٨ ٥٥٧	٣٢ ٧٩٤	٩٤,٨٤	٣ ١٥٤	٦ ٦٨١	٨٠٦	١ ٩٥٦	١٣ ٠٦٢	٢٤ ١٥٦	صفر	صفر	١١ ٥٣٣	٢٠ ١٠٤	١ ٥٢٩	٤ ٠٥٢	١ ٥٣٥	١٦,٧٧	١٣,١٤

حالة الطلبات على حساب الضمان جيم (١٣ في المائة) بالنسبة لجميع المراحل، في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	حصة من المخصصات نسبتها ١٣ في المائة	الأموال المخصصة للأمم المتحدة ^(٢)	الطلبات الواردة	طلبات تم الإخطار بها/أقرها الأمانة العامة للأمم المتحدة		قيد التجهيز ^(١)		عممت على اللجنة ^(٢)		ما زالت بين يدي اللجنة		وافقت عليها اللجنة		معلقة		باطلة/ لاغية	المجموع	
				قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد	قيمة	عدد			
٨٣٩	٥ ٨٧٤	٣ ٢٠٨	١ ٦٧٩	٤ ٢١١	١ ١٤٤	٢١٩	٨٣	١٤٦	٣ ٠	٣ ٦٥٦	١ ٠٣١	صفر	صفر	٣ ٦٥٤	١ ٠٣١	٢	٠,٢٧	١٩٠

(أ) الطلبات قيد التجهيز تشمل الطلبات غير المستوفية للشروط المطلوبة وغير الصالحة.

(ب) المعممة على اللجنة = وافقت عليها اللجنة + ما زالت بين يدي اللجنة + معلقة.

(ج) المعلقة بوصفها نسبة مئوية من القيمة المعممة.

(د) المعلقة بوصفها نسبة مئوية من القيمة المعممة + القيمة التي تم الإخطار بها/وافق عليها البرنامج.

(هـ) بند "الأموال المخصصة للأمم المتحدة" يمثل رصيد المبالغ المخصصة لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها، بعد اقتطاع حصة حساب الضمان جيم (١٣ في المائة) الخاص بالأغذية والأدوية/اللقاحات وقطع الغيار لصناعة النفط التي يتم شراؤها. بموجب ترتيب الشراء بالجملة من قبل حكومة العراق للبلد بأسره.

المرفق الرابع

جدول عمليات المراقبة القطاعية: عن الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١

نوع عملية المراقبة				
القطاع	تتبع المسار	التقييم	المستعمل/الاستعمال النهائي	المجموع
الأغذية	٢٣ ٩٨٧	٣٩ ٦٨٠	صفر	٦٣ ٦٦٧
النقل/مناولة الأغذية	٢٥٤	١١٨	٢٣٩	٦١١
الصحة	١ ٤٥١	٦	٧٢٩	٢ ١٨٦
التغذية	١ ١٠٦	٤٨٢	صفر	١ ١٠٦ ^(أ)
المياه/المرافق الصحية	٩٣٨	١١٨	١ ٢٢٥	١ ٣٢١ ^(ب)
الزراعة	١ ١٨٧	٥٨٥	٤٤٥	٢ ٢١٧
الكهرباء	٩١	٢٠٤	٩٥	٣٩٠
الاتصالات السلكية واللاسلكية	٢٥٠	٢	٩	٢٦١
التعليم	٧٦٩	٣٦٧	٥٠	١ ١٨٦
الإسكان	١١ ٤٣٧	٣	صفر	١١ ٤٤٠
المجموع	٤١ ٣٧٩	٤١ ٣٦١	١ ٩٨٦	٨٤ ٢٤٤

(أ) إن مجموع عدد الزيارات يختلف عن المبلغ المتحصل من الزيارات حسب النوع لأن التقييمات تجري جنبا إلى جنب مع تتبع المسار خلال زيارة المراقبة نفسها.

(ب) إن مجموع عدد الزيارات يختلف عن المبلغ المتحصل من الزيارات حسب النوع لأن تتبع مسار الاستعمال/المستعمل النهائي للكورين يجري جنبا إلى جنب مع تتبع المسار المنتظم للبنود خلال زيارة المراقبة نفسها.